

بوحدها على ما عيان تلك الموجودات لانها ح ك يكون حدوا  
وسطحها وقد بينا انها لا يكون حدوا وسطى ولا هوى ايضا  
الموضوحات الا ولية لهذه العلوم حتم يكون انما يطلب  
اعراضها الذاتية وذلك لاننا ايضا انما يطلب اعراضها ذاتية  
لامور هي اما عيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان  
وليست المتل على احد الحكمين فليست الصور والمثل  
والمفارقة اذن داخلية في موضوعات البراهين ولا  
في مبادئها بوجوه المقالة الثانية وهرس على سبع فصول  
الاولى في المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف  
يقع في العلوم الثاني في اختلاف العلوم الرياضية  
وغير الرياضية مع الجدول وفي ان الرياضية بعيدة  
عن اللفظ وغيرها غير بعيد منه وبيان اختلاف ما ذكر  
في التحصيل والترتيب الثالث في استيفاف القول على  
بعض المبررات ومشاركتهما بمبائنتهما في الجدود و  
اختلافهما في علم وفي علمين الرابع في فضيلة بعض  
الاشكال على بعض وفي ان قياس القلط كيف يقع في الاشكال  
الخامس في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في العلم وكيف

يكتب في العقولات وذكر المفردات وفي التركيبات  
كيف ينتمى العلم الخليل القياس القادس في احكامه  
ما قبل في التعليم الاول من تاسع اجزاء القياس ووسط  
الموجب والسالب السابع في البرهان الكلي والتوجب  
والاستقيم كل افضل من متقابله الثامن في معاودة  
ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات  
التاسع في حال العلم والظن ونشأتهما وبقائهما  
وفي فهم الذهن والفهم والحرس والذكاء والصناعة  
والحكمة في المبادئ والمسائل المناسبة  
وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم المبادئ الواجب  
فيها وحضورها المبدأ الاول والذي منه يتشعب كلها  
لحمه قولنا ان كل شئ اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان  
يصدق عليه السالبة ليس يوضع في العلوم وضعا بالفعل  
الا عند مخاطبة المعالطة والمنالكدين برائنا يوضع فيها  
على ما قبل في التعليم الاول على وجه تلتزم وجهه  
يعتبر في تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ويعتبر مثله في  
النتيجة وذلك بان يقتضيه الكبرى ان كانت موجبة

لا يجوز ان يصدق سالبه او كانت سالبة فلا يجوز ان يكون  
موجبه ليكون النتيجة بهذه الحال فهذا لا يعتقد ويعتقد  
وانما ولا لم يلفظ به بالفعل لان ربطه انراذ هو موجب  
فليس سالب واذا هو سالب فليس موجب القدر  
لن السلب والايجاب لا يجمعان ولن كل شر يصدق  
فيه احدهما فلا يحتاج الى التصرح به وانما يكون هذه القوة  
في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى والا صغر الى الاكبر  
في النتيجة من غير عكس فانك اذا كنت قلت في الاكبر  
مثلا فكل انسان حيوان وامرت وليس ليس بحيوان  
انجحت لن الكاتب حيوان وامرت وليس ليس بحيوان  
وبالجملة ما جعل موضوعا بحكم محمول فليس موضوعا لثابت  
واما من جهة المحمول فليس يثمر هذا حتى يكون الحيوان في  
القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بشئ  
او يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا  
على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز  
ان يحمل على موضوعا يسلب بعضها عن بعضها ولا  
يجوز ان يوضع الموضوع المحمول لتيسل بعضها عن بعض

فهذا وجه واحد والوجه الثاني كما يوق في الخلف ان كان  
 قولنا ان اب ليس صادقا وقولنا ليس اب صادق فيكون  
 هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا وقوة قوة الكبرى كانه  
 يقول بعد قوله ذلك كل شيء اما ان يصدق عليه الوجه  
 او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا فانه  
 ليس يدخل بالقوة فيه هذا البداء على ان ينافي في تكميل مقداره  
 كما في الاول ولا في كل قياس كما في الثاني بل ان محض ما  
 موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار  
 اما ما بينه واما شارك في اخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خلا  
 بالصانع وهو المقدار وبدل الموجب موجبا ما خلا  
 بالصانع وهو المشارك وبدل السالب سالبا ما خلا  
 بالصانع وهو المبين لانك لا تحتاج ان تأخذ هذا  
 المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم بل بحيث ينفع في  
 ذلك العلم خاصة فان ذلك يكفيك وهذه العلوم العامة  
 الواجب قبولها تشترك العلوم فيها لا على انها ما فيها آيات  
 او الموضوعات او البينات واياه يبين من الساطع على  
 على انهما من الذبح من البينات والجدل يستعملها من جهة

يختص

ان كل اول مشهور ايضاً والجهد لا يشارك كل علم في المسائل  
 كما يشارك في الباء والواجب قبولها وكما يشترك في الموضوعات  
 فانه لا يختص بموضوع كذا الجهد ليس محلي ود النظر في شيء  
 من الوجوه وكل علم فانه محدود والنظر في الوجوه الثلاثة من  
 الموضوعات والبادر والمسائل وما يبان ان الجهد ليس محلي  
 النظر في الموضوعات فانه لا يقتصر على موضوع واحد بحث  
 عن احواله بل للجميع عند سوء والبرهان يقتصر عليه  
 واما يبان انه ليس محلياً فانه لا يقتصر على المسائل وذلك من  
 وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع  
 التي بحث عن احواله في الوقت بل وفي الغيبة ايضاً مثل انه  
 ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا وكذا  
 بل هو احسن من المستدير وليس هل مضار المستدير او ليس  
 والثاني لانه قد يتفقد بعض الصنديز والنقصين معا  
 بقياسين في وقتين مثل المشهور ان كل واحد منهما جرد  
 على ما استعير في حيث يتكلم في الجهد فانه يقتبس من  
 المشهور ان النفس لا تموت وتارة يقتبس فيها ان النفس  
 تموت واما يبان انه ليس ايضاً محدوداً بالنظر في البادى

فهذا

المراد

فذلك من جهة واحد وهو انه لا يأتي بالمبدأ الثاني الاثر بالتسليم  
كيف اتفق والثاني انه ياخذ المبدأ في الاولوية والاصالة  
والشهور في التي ليست بصادق وما يتسلم من المحاطب  
وقد يحمل كل واحد من متقابلين بهذا القياس في ذلك  
في وقت وهذا في نفسه على ما علمت ولا مانع  
فانه محدود الموضوع ومحدود المسئلة التي يسببها ونحوه  
لمحدود المبدأ والترتيب منها بين ويكافئ ان يكون الحق هو انه  
ليس في العلوم مسئلة عن طرف النقيض وذكر ان السؤال الثاني  
اعنيها بالحقيقة هو ان يتكافؤ في تسليم الطرفين معا عند التسليم  
فانها ما كان جازوا استمرار في عقد قياسه والفايز المبرر  
اذا سلم له الواحد العين النافع له في عقد قياسه شفع  
به وان سلم متعابله سكت ولا يمكن الاستمرار فلا يكون  
بسواله صحيح فائدة اذا كان انما يتفق بالواحد فيجب ان ياخذ  
اخذ من غير مسئلة ولكن قد بقي مسئلة علمية على وجهين  
احدهما يقع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي النقيض العلوي  
انه هو الحق وانه لا يتعدله الجيب والمحاطب وانما على سبيل  
التفريق والتحديد لا على سبيل المسائل الجدلية والثانية في

المحاطبة الاستثنائية التي يكون في العلوم ولا يبالى فيها تسليم  
 احدى طرفي النقيض كان على ما استعمله والمسئلة الاستثنائية  
 فانها من وجه علمية ومن وجه ليست علمية فانها علمية  
 من جهة ان مبادئها مناسبة وليس علمية من جهة  
 ان الفرض فيها ليس اثبات علم فذلك اذا تحققت لم يكن  
 مسئلة علمية برهانية مطلقا بل المسائل العلمية المطلقة  
 محدودة وليس كل سوال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا  
 ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة الهندسية مثلا  
 انما هي اعم من مقدمة صحت وبانت بالطرق الهندسية  
 ويراد ان يثابرها غير ما فيكون عن مبداء خاص بالمطلوب  
 واما عن مبداء عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسة  
 فيبين بها الطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسية  
 وكل الحاصل في المسئلة النظرية اما ان يكون منظرية خاصة  
 يتقن فيها او يكون هندسية وهو هذا العلم المناظر فان مبادئ  
 من الهندسية فيكون مسائل هندسية هي مبادئ منظرية  
 ومن وجه مسائل هندسية واما ان كيف يكون ذلك فيكون  
 طالب هندسية وان مسائل هندسية قد ذكر بوجهين

مختلفة اما الكمال فانها مسائل هندسية لانها في نفسها مسائل  
وهي هندسية لانها نافعة في الهندسة فيكون المسائل التي  
في الهندسة مسائل هندسية واما المطالب في مسائل هندسية  
بمعناها مسائل هي في الهندسة وقد فهم هذا الموضع من  
التعليم الاول على وجه اخر وهو ان يكون المسئلة من وجه  
هندسية على انها سدا مثلا المناظر فمن المناظر وليست  
مناظرة بل هندسية ويكون المسئلة من وجه اخر هندسية  
اذا كانت هندسية صرفة غير مضاف الى علم اخر وهذا  
التاويل ليس بجيد ولا بين الامر بين بتاويل يفترقان به  
بل انما يصح بالمسئلة ههنا لا المطلوب بل المسئلة التي توحد  
مقدمة فمن ذلك سدا لا يتم بيانه في ذلك العلم ومن ذلك  
ما من شأنه ان يبين في ذلك العلم ويبين به غير ما يبين  
فالبحر مسائل هندسية او مسائل نافعة في الهندسية  
والمطالب مسائل هندسية او مسائل من الهندسة وليست  
بكونها مسائل هندسية واحد وان كانا من حيث ههنا  
في مطالب اخر من الهندسة لا يختلفان ولا تحققت اعتبار  
مع المسلم ولا يجوز ان يكون المبدأ مسئلة من العلم الذي

هو مبدا فيه لان المسئلة في علم ما جز من ذلك العلم بكنهه بمادير  
والمسايل مخيرة عن الباردي ولين احد من اصحاب العلوم  
بكيان بين مبادير من جهة ما هو صاحب علم الهندسة  
من جهة ما هو مهندس لا يمكن ان لا يكون مبادير والنظر  
من جهة ما هو مناظر كذا فان تكلف المناظر في مبادير  
فقد صار هندسيا ومن جهة الهندسة مبادير  
وان تكلف الهندس في مبادير فقد صار فيلسوفا  
ومن جهة ما هو فيلسوف ما بين مبادير ومبادير  
جميع العلوم بين في علم ما بعد الطبيعة وكما ان ليس  
ليس للحد من اصحاب العلوم ان بين مبادير فكذلك الكلام  
له مع من يتاخر مبادير ولا كلام له مع من لا يتقن على مبادير  
ولا ايضا يلزم له ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزم من كان  
مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية وعلى صاحب  
علم ما ان يعرف ما اذا يجيب وعلى السائل ان يعرف  
عن مبادير ما اذا يسئل فاذا كان السائل انما يحتاج الى الهندس  
في امور هندسية مبتدئة على مبادير الهندسية فهو مصيب  
والا فليس بمصيب ولا ايضا مطلوب به اكتشاف الهندسية بالذات

في

ما اذا

٢١  
١٠٥  
بل عن بعض من وكلاء الجيوش الهندس فلا كلام له مع من ليس به هندس  
فان عليه ما بطل ويجري مجرى ردي المأخوذ ثم لنز المسئلة التي  
ليست عليه ليست مسئلة هندسية على وجهين احدهما  
ان يكون بالجملة خارج من ذلك العلم والاخر ان يكون بوجه تبادله  
فيه مسئلة او انما سال الهندسة عن الاضداد هل  
عليها واحد فقد سال مسئلة من خواص الفلك في الاولى او عن عدد من  
هل يجمع منها مكعب كما يجمع عن عدد دينر معين من مع فقد  
سال مسئلة حسابية او قال مسئلة على طرفي الدائر بالكل والآخر  
متفقان فقد سال مسئلة تاليفه فاي هو لاه سال في الهندسة  
كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق وكذلك جملتها  
كان جملة غير هندس على الاطلاق و الفرق بين الخط والجهل  
المطلق على ما توضح بعد في موضعه فكل خطأ جهل وليس  
كل جهل خطأ ولولنا انما سال على سبيل التفتيد من خطا  
وقى عليها بخط يصير لزاوية ان العتات بتبادلا ان متساو  
مليقيان او ظن في نفسه انه يلقيان لم يكن هذا المسئلة  
تفريدا هندسيا ولا هذا الظن فطنا هندسيا من جهة وكانا  
هندسين من جهة وذلك لان غير الهندس يلق على وجهين

احد ما يحجب السلب العام المقارن لعدم القوة في الشيء كقولنا  
ان النقطة لا وزن لها ولا نهاية لها ولن يكون غير مجموع ذلك  
بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا للمكانة الذي من شأنه  
ان يتحرك انه ليس يتحرك فالمسئلة الخيرة الهندسية والطرف  
الخير الهندسي على الوجه الاول هو الذي لا يكون في قوة  
حدودها ان يكون هندسية او يعبر بعمل ما هندسية  
مثل قولنا ان طرفه الذي بالكل والاربع مستقيم او غير  
متفصين ايها كان خطأ فان هذه الحدود لا يمكن ان يكون  
في المسئلة هندسية او طرف هندسي فان ازيل حالها الذي  
هو الايجاب الى السلب فليس في قوة حدود هذه المسئلة  
ان يعبر هندسية واما على الوجه الثاني فهو ان لا يكون  
في المسئلة هندسية بسبب ان نسبتها الى الهندسة نسبة رديئة و  
لم كانت هندسية من وجه كون حدودها بالقوة هندسية  
ولم كانت ليست بالفعل الا ان تلك الحدود اذا حفظت  
وازيل ما عرّف لها من النسبة الايجابية فيها الى نسبة سلبية  
فقل مثل ان الخطيب الواقع عليها خط كذا وكذا لا يتقيا  
صارت المسئلة هندسية فلهذا المسئلة بالقوة هندسية

وبالفعل مضارة للهندسة ولما كانت اللصداد <sup>ينسب</sup> انما  
الى موضوع واحد وجنس اخر واحد فلا بأس بشرق  
من هذه الجهة لكثير ما مسئلة هندسية او طرية  
في اختلاف العلوم الرياضية وغير  
الرياضية مع الجدل وانه ان الرياضية بعيدة عن  
الفاظ وغيرها غير بعيدة وبيان اختلاف ما ذكرنا  
في التحليل والتركيب ان الجمل المضار للعلم وهو الذي  
ليس انما بعدم مع العلم فقط بل ان يقصد وير صورة  
مضارة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثامن  
الاعلم واللامندسي قل ما يقع في التعاليم وذكر لان  
هذا الجمل انما يقع لا باب واطر اما ان احدها التبا  
مفهوم حدود الفيل لا مشترك الا في وخصوصا الا  
فان اكثر الاختراع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا  
في المقديتين والمفرد مختلفا والتالي حال التاليف  
وشكل القول اذا لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل المتوحيش  
في الشكل الثاني وما اشبه ذكر فلما الاول فانه مما لا يقع  
في التعليمات فان الفاظ مع الهندسية معلومة المعاني

بالتفصيل فلا يؤمن غير المعنى المقصود به بل لكل لفظ شها  
معنى مفهوم بحسب الفرض وبحسب ما سبق من القدر  
ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من الجواب فكما تقدم في العقل  
لفظ منها مع لكر مفهوم كذا في الوم خيال فيثبت خيال حقيقة  
ذلك المعنى ويحفظه ولا بدع الذهن يرتفع عنه فيكون  
الحدا الاوط مضاعفا في واحد ابعينه يوجد مرتين بسببين  
معلومين فينتج ضرورة واما في العلوم الاخرى وفي العلوم  
حصوصا فلا يكون هذه المعاوان بل يكون الفاظها في اكثر الاشياء  
مشركة والمعنى العقلي باطن غائبة في النفس وغير معاوان  
لخيار على ان ذلك المعنى يثبت ويحفظ في الذهن بل انما  
كان الخيال اللامح منه في الذهن كمناسبه للمعنى والفرض  
لمعنى اخر فيرفع الذهن عن الفرض الى الخيال والخيال فيما سوى  
التعليمية في اكثر الامور مفضل وفي التعليميات ما درشد ولا ك  
ما صارت المسائل الرياضية يصعب تعليمها الا بان بشكل  
اسكال المحسوسات مجرودة فيكون ذلك معونة للخيال و  
وتقوية او كان لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم  
الاخرى واما في العلوم الاخرى فادام يكون معونة فيها

حيث

الخيال وكان اللفظ مشتركاً في مفصل معانيه صعوبة زاع  
الذهن ونخص الجدلان وأحدانية مع اللفظ المستعمل  
فيه قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان  
بحسب الحقيقة مشتركاً فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجد  
أكثر مثل استعمال لفظ امور على مدلول ولفظ الدائرة فان لفظ  
الدائرة عند المهلكين محدودة المعنى وعند الجدل على التيسرة  
سالم برسم فيكاد يقع عنده ان الدائرة للشكلة والشر الدائرة  
الاجزاء بعضها على بعض والبيان الدور مفهوم لفظه  
الدائرة في جميعها قريب من مفهوم اللفظ من المتواحي  
فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل ورعاً طرمانه  
ليس كل دائرة شكل فيكون مشتركاً في اللفظ عظيم الان  
يرسم ويميز كدولما كان وقوع اسم الدائرة وما اشبه  
الدائرة على اشارة هذه التماثل ليس واحداً في الحد وجب  
ان يكون قولنا كل دائرة كذا مقتصر في الدلالة على بعض  
هذه المعاني دون بعض ان اردنا ان تكون معنوية واحدة  
ووجب لنا التناقص قول القائل جد ليا كان يستقرى  
او غير جد على ان كل دائرة شكل كانه يحمل الدائرة بحسب

لفظ اشركا وناقضه بان يفكر له في الدائرة الشعرية ليست  
بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها وناقضة بالقياس  
الى غيرها واما لم يصرا ولا مقدمة في نفسها لم يصلح لتبصير  
مناقضة لغيرها ولا يكون الكل مقدمة وليس معنى الدائرة  
فيها يحصل فاذا حصل معناها وحصل معنى قول القائل كل  
دائرة شكل لم يكن هذه مناقضة بل انما بطلانها مناقضة  
على احد الوجهين الذين هما لا يكون في الحقيقة مقدمة  
اذا كان اما لتبصير هذه المناقضة غير مقدمة للكل  
الكائنة بموضعها الذي هو الدائرة بان لا ينتم  
لموضوعها معنى واما ان تبصير غير مقدمة بان يكون قد  
اخذ موضوعها وبنو الدائرة في قولهم كل دائرة كل  
على كل ما يسمى دائرة لاكل اللفظ الدائرة وكلاهما  
امران يمتنعان ان يكون هناك مناقضة فان المناقضة  
مقدمة صحيحة في انها مقدمة مقابل مقدمة صحيحة في انها  
مقدمة فاما لم تبطل المقدمة مقدمة لم تبطل مناقضة  
ولا مناقضة ولو جمع الى بيان حكم القسم الثاني في وجه  
اللفظ الواقع في العلوم دون التعليق فيقول له في العلوم

الرياضية انما تستعمل فيها في اكثر الاسر السكل الاول من صور  
الضرب الاول واما استعمال الضرب الثاني فيقع فيه مخالطة  
بنات القياس الا انه في النادرة النادرة جدا ولما وجدنا كثيرا  
استعمل فيه قياسا غير منه يسهوا ولقد اعاها الان مستوفى في الاكثر  
وفي الضرب ويسعمل الحقيقة والمطوية وخصوصا التكاليف  
الكايين من الموجبين في السكل الثاني فانه كثير ما يسعمل  
في الجدل كثير يريدهم مثلا ان يبين ان النار كثيرة الازياء  
في النسبة بان يقول النار سريعة التولد والتزير وكثير الازياء  
في النسبة سريعة التولد والتزير فينتج ان النار كثيرة الازياء  
في النسبة فان هذه الصورة غير مستجة في الحقيقة ولذا كانت  
قد تعيد مستجة في الفطواغا يمكن ان يجمع لها النتيجة في بعض المواضع  
بسبب المالة اذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمهور  
فيمكن ان يعكس كبرها كطينه فيرجع الى السكل الاول والجدل  
وانعالم مخالفان غايبة الخالف في التحليل بالعكس وذلك لان  
في التعاليم وخذ محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم  
من العوارض بسبب الحدود والعوارض التي تعرض للشيء  
بناتهما وظهر حيث يار من حيث لها حدودها

وكلها محدودة محصورة ومعلومة والشرها منعكس فادكان  
مطلوب واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس  
طلب من لواحق الطرف من ما هو على الشريطة المذكورة وهي  
لواحق محدودة ومطلوبة فصاحب عن كتيب فيكون  
مسيل التحليل فيها سهلا او كسيل التركيب الذي هو عكس  
التحليل فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان ما هو على عكس  
سهل سهل وبطريق التركيب بتدريج من سلك من  
غير ان يتخللوا به مقدمة ذات كوطر يتجاوزها  
الابعد ايضا حبا بالقياس القربة منها ويكون التزيد  
فيها تزيدا محدودا والطريق منها جوالجدر يخالف  
في جميع هذا اما اولها ففي التحليل بالعكس وذلك ان اللط  
يكون اسوارا كثيرة متشوشة فانها يكون اسوارا عرضية  
وذاتية ويكون من العرضيات صالحة وكاذبة بعدد يكون  
سهوة فيتضاعف مطالب الاواسط فيضيق تحليلها  
وليس انما يصعب التحليل في المسائل الجبرية على الاطلاق  
بل في الصارفة منها لانها قد تسمح من كواذراتها كانت  
مشهورة او مسلمة او منجى منها ولو لا ذلك لكانت سهلة

من وجه واحد وهو انها كانت يكون مقتصر على الصلح  
واما ثانيا في التركيب لان التحليل لما صعب صعب عكسه  
وهو التركيب لانه التركيب منه ليس يكون على تاليف مستقيم  
يبتدئ من غير ذوات او ساطع ثم يسفر على نظام بل يكون  
كيف اتفق وبأي اوساط اتفقت وربما عكس التركيب  
في الجدل فجعل ما يشبه الجدل بمقدمة نتيجة لذلك المقدمة  
بيان بها من حيث في جارية اخر فتضايف التركيب  
وربما دفع ذلك في بعض مقدمات الجدل الى ان سلمت  
نفسها عقدا القياس ولم يزل يسلم رجع من التركيب  
الى التحليل فيتحلل التركيب مواضع التحليل وهي المواضع  
التي لا تحتمل عمالا بسلم ويطلب له حدا وسط من اخرى  
وهذا هو التحليل فيخلط تركيبة بالتحليل وامانا لما في  
الترتيب وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه يعني به ترتيب  
البرهان التعليمي من جهة انه ترتيب لا بالوسط على ما  
ينبغي بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية او ينفق  
فيسد برهان على انه منقطع عن الاول كما فعل ارسطو  
حين استقرى برهانا حول خط قائم على خط ومثلا ان يكون

التركيب

في

ثبتين اولاً لانه العدد الفرد عدد وكم محدود وبسيط  
انه عدد وكم ثم سين ايضاً الزوج كذا فلا يكون قد اتم  
بل عدد ومن احب ان يفهم الخلاف في الحديث الاول  
كثر الفرد في اوطاحها والزوج في الاخر ويمكن  
لن يفهم انه يعني به الترتيب الجبلي فيكون كما نرى بقول ان  
الترتيب في شاح الطريقة الجبلية ليس يكون على الاستقامة  
فقط بل تارة بترتيب على الاستقامة وتارة يعقل الى جانب  
في داخل في اوساط المقدسات شاح اخر انواعا كثيرة  
من المداخل مثل ان يحمل الحد الاكبر شيئا واحدا مثلاً  
والحدين الاخرين مختلفين فنقول ان كل عدد فرد  
هو الاضرب هو عدد فرد ذو كم وهو الاوطاح وكل عدد  
كم فهو عدد ذو كم محدود مثلاً او غير مثناه فينبغي ان  
العدد الفرد هو ذو كم محدود مثلاً او غير محدود  
ولامثناه ونقول ايضاً العدد الزوج وهو الاضرب عدد  
زوج ذو كم وكل عدد در كم فهو عدد ذو كم محدود مثلاً  
او غير محدود ولا مثناه فيكون هذا قياساً اخر يشارك  
القياس الاول في النتيجة ولكنه في الحد الاكبر وقد يحول

هذا الى جانب اخر في كثير القياس والنتيجة وانما حوزنا  
ان يفهم هذا انه يريد به جانب الجدولتين لكثر  
قياسه على هذه السبل ونقل في البراهين هذا وفي التعليم  
لانها منعكس الحدود لان هذا المثل يوفق بالجدولين  
من حيث المتداومين حيث انه على متطوئين متقابلين  
وقد يمكن ان يفهم هذا الوضع من التعليم الاول على غير  
هذا الوجه بل على عكسه وذلك لان الجدول ولزكان  
اكثر تصرفا واكثر شعبة تصرف فانه اقل شايخ فان الجدول  
لا يتقلص الى الكلام في جميع السبل فانه لا يبقى له بذلك  
مشهوراته وما ينفذ عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة الى  
قياس حاضر ما كان تبين مثلا بالف كط لا يمكنه للجزء  
ولا ايضا يتفع في جملته بيان شئ يحتاج الى اوساط كثير  
جدلا يبقى المخاطب يابرا دهاكلها وقت المجادلة والقياس  
واما البرهان فلا يدرى باسا في ليز يكون مطلوبة انما يتوصل  
اليه بالف كط وفي مدة طويلة فهو معين في التركيب على  
الاستقامة ولا يدرى باسا في العدد والاضاع او سطر  
وحدود صغير الى غير هالان له مدة فراغ وقد طعن

نفسه على الحب واستيفاء القول على برهان  
لم وإن ومشاركتهما ومباثنتهما في الحدود واختلافهما  
في علم وفعلين وقد قدمنا القول في إبانة الفرق  
بين برهان أن وبين برهان لم وكيف يمكن على شيء واحد  
برهان أن وبرهان لم وبقيت نخاضى بكلامنا ما قبل في  
التعليم الأول فنقول من الحدود قد يقع فيها برهان أن و  
برهان لم على وجهين أحدهما أن يكون المظهر واحدا  
بمعنى فيكون عليه قياسان أحدهما لا يكون قد وقفت فيه  
العلمة الأولى من القريب للامر الموجه له لتأثيره ويكون هذه  
العلمة قد وقفت في الآخر فتشرك القياسات في ذكر وحده  
منهما أعطى العلمة للامر ويفترقان في شيئين أحدهما أن  
أحدا لقياسين أعطى العلمة البعيدة والثاني أعطى العلمة القريبة  
والثاني منهما أن أحدا لقياسين فيه مقدمة يحتاج  
إلى مخطط وهو العلمة القريبة والمطلوب القريب وذلك  
لم يعط فيها العلم الحق والآخر ليس فيه مقدمة تحتاج  
إلى ذكر فهذا أحد الوجهين الممكنين في تفصيله بعد  
وأما الوجه الثاني فإنه لا يكون قد أعطى في كل قياس منهما

١١١  
علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى في احد هما ليس بعلة  
اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر  
من المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا لا يخرج  
الكواكب الذر هو معلول لبعده وهو ما ينعكس على العلة  
وهو ببعده وثل هيئة تزيين ضوء القمر الذر هو معلول  
كروية وهو ما ينعكس على العلة وهي كروية او كان  
ما ليس ايضا معلولا ولا علة مثل دلالة ثبات الهالة  
على هجوم المطر من السحاب الذر فيه الهالة فانه اذا  
كان يمكن ان يكون معلول منعكس او علامة منعكسة ولكن  
لم يجب ذكره في عالم يمكن المع منعكسا بل كان اعم مثل  
اضاقت البيت بسبب الاصطباح او كان اخضر مثل  
تدخين عن النار وكل العلامة على ما علمت فيبر انه  
يمكن ان يبين باللعلة وبالعلامة وبالعلامة ويمكن  
ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف  
وان كان الاعرف نسبة المع او العلامة الى الحد الآخر  
كان هو الاول الذي يحمل حدا او طوا علة حد الذر فكان  
ذكر وجهان من وجهين هذا هو ان مثل قولك ان الكواكب

المتخيرة مضمومة غير لامعة وكل مضمومة غير لامعة فوق قريب فالكواكب  
 المتخيرة قريبة فأيضا الكواكب الثانية مضمومة لامعة وكل مضمومة  
 لامعة فوق بعيد فالكواكب الثانية بعيدة ثم كل واحد  
 من اللامع والسبب معلوم ذلك للبعد وهذا القرب ولكن  
 قولك القرب يتزني ضوءه كذا وكذا وكل ما يتزني به صوته  
 كذا وكذا فهو كذا فالمركر من هذا أيضا الحد الأوسط فيه معلوم  
 الأكبر فلهذا امثلة الضرب الثاني من برهان ان فلو ان هذه  
 الحدود الأكبر كانت اعرف من هذه الحدود الأوسط فكان  
 القرب والبعيد للمتخيرة والثابتة اعرف من اللامع واللامع  
 والأكبر اعرف من القرب هيئة قول الضو كان يمكن ان يحنا  
 عند العلل حدود أو على فوق من الكواكب المتخيرة قريبة  
 الضو وكل قريب الضو فانه لا يعلم او يقرن القرب وكل  
 كبر فانه يقبل الضو بمكنا وكان هذا برهان لم على انه  
 يجوز ان يعلم والا لان بالعلم ثم يقبل فيعلم العلم بالعلم  
 فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه للبيان  
 واما البيان الثاني فلم يطلب فيه بيان البتة فيكون هذا قويا  
 في المصادرة على المطلوب وليس هناك على المنطق في اقتدار

هذه المواد المتعكسة يمكن في علم واحد ان يعلم ان  
 حرف اولها ثم يعلم لم حرف ثانيا ثم مواد باعبارها  
 مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان مثله  
 ان يعلم بالعلم الرصد ان الصخر ترابا لشكله لانه يستوي  
 كذا وكذا فيكون هذا محفوظا ثم يعرف من علم الطبيعة  
 من الاجرام السماوية يجب ان يختص بالشكل الكروي  
 من جهة بركان طبعي يعطى الدم والوان جميعا ثم يفي فلذلك  
 ما صار يتشكل على هذا الشكل الذي انشأه غير شاك فيه  
 اينته ويجهل لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجوه اخرى  
 وذكر لانه قد يمكن ان يكون لشيء واحد معلولات  
 ولوازمها رتبة لا هي علل ولا معلولات مثل ان يكون  
 معلول شي واحد ويكون منعكسه عليه ويكون له ايضا علل  
 ذاتية منعكسه عليه ويكون وجود تلك العلولات واللازم  
 الموضوع بالعرف من وجوه التي له وجود تلك العلل ايضا  
 لتلك الموضوع اعرف من وجود الشيء له فان جعل المد  
 الاوطر من العلل كان برهان لم وان معلول من العلل  
 والمعلول كان برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد

٢  
 يمكن معلولات يشي

من وجهين ما نحن فيه فمدى قد انشعب الى وجهين  
 احدهما الوجه الذي يكون من مادة مشتركة فيها للامرين  
 ولكن يحرم الامر في الامرين على العكس وانما الوجه  
 الذي يكون من مادة مختلفة فيها واخذ احدهما مختلفين في ذلك  
 ليس هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان واخذ  
 ثانيهما الذي هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان  
 ولهما فلي هذا الوجه يجب ان يفسر هذا الموضع  
 حتى يكون الان والام شيء واحد والذ ليس من قوم  
 وجه يكون فيه الان شيء والام لشيء اخر ولنرجع الى  
 تفصيل القسم الذي لا يكون في احد قياسي علة قريبة  
 ويكون في الثاني علة قريبة واما الذي لا يكون في علة  
 قريبة فقد قيل في التعليم الاول ما هذا الفطر وايضا في  
 الاشياء التي بوضع الاوط فيها خارجا انما يكون البرهان  
 على الام هو اذا كان اخيرا بالعلة نفسها فان لم يجزها  
 نفسها لم يكن برهان على لم يجر على ان وانما يعني بالعلة  
 العلة القريبة لكن قوله الاصل في موضع فيها الاوط  
 يحتمل معنيين احدهما انه لا يكون ترتيبا للحدود على ترتيب الاشياء

الاول بل على ترتيب التماثل فيكون الحوا الاوسط خارجا ولا يكون  
 لخط اعلته القرينة فيه كما يقول في الشكل الثاني للجدار  
 لا يتنفس لانه ليس بجوان وكل متنفس حيوان فهذا التماثل  
 اظهر ويكون انما في الشكل الثاني لانه لم يعلت اولى  
 بالسبب وهذا يقع في البراهين السابقة اكثر وان كان  
 قد يقع في الموجبة واما التفسير وهو الاصول ان لم يكن  
 الاظهر فوانه يهتج بالاوسط الاوسط في القياس والوجه  
 جميعا وهو العلة القرينة على انها منعكسة ويكون معنى  
 وضعه خارجا لانه لا يكون قد رتب في اجزاء القياس  
 بل ترك من خارج فان الجدار في مثالنا المذكور ليس  
 علة كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل  
 ما ترك خارجا وهو كونه غير ذي ربة فانه اذا كان  
 لا يحجب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك العلة علة السلب  
 وكان السلب مطلقا اذا كان له علة منعكسة فقاتل  
 تلك العلة على علة الاحجاب ولو كان علة انه لا يتنفس  
 كونه ليس بحيوان كان علة انه يتنفس كونه حيوانا  
 وليس كذلك من الحيوان ما لا يتنفس فكذلك ليس علة

الثاني ٣

ان لا يتنفس كونه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس  
وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان من غير المتفاسـ<sup>ت</sup>  
ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو  
وجود الربة وعلته عدم التنفس اعم من عدم الحياة  
وهو عدم الربة لكن قوما اشتد تكلفهم دقة الكلام  
والتقريب والتعذر برقت فيديتيا عدون عن اصل  
القريبة الى البعيدة كما ان قيل ان بلاذا الصقالية ليس  
فيها زمارا اذ ليس فيها كروم ولو قيل اذ ليس فيها خمور  
لكان عسى قد اديت العلة القريبة في الاغنياء عن  
المطربين ولكن اعط علة العلة فلم يوضح المقصـ<sup>د</sup>  
ولم يبرهن وقد قيل في التعليم الاول انها يمكن ان يكون  
هذان الاكثر في علمين اذا كان احدهما تحت الآخر  
بمنزلة علم المناظر عند علم الهيئة وعلم الخيل عند علم  
الهندسة وعلم تاليف وعلم تاليف الشعر عند علم العدد  
وعلم ظاهرات الفلك تحت احكام الفجوم ارا احكام علم  
الهيئة فان هذه العلوم يكاد لا يكون الا على والاقل  
منها منوط الى اسم وانما قيل يكاد ولم يقل بالحققة وذلك

لان العليين من هذين ينسبان الى مشر واحد من وجه  
 فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الاحكام  
 والابصار وكذا ينقسم التعليم وينقسم اصحاب الملامح  
 فان كلاهما ينظران في مواضع النجوم وتاليف  
 الهيئة التعليمية وتاليف الهيئة الصناعية السماعي كلاهما  
 ينظران في حال النجوم وكذا علم المناظر وعلم الهندسة  
 ينظران في اشكال وخطوط ومقادير وكذا علم الخيل  
 وعلم الجسم ينظران في مقادير ودوات هو فلهذا  
 الاشتراك الذي لها يشبه المتواطية ولكن ليست  
 بالمحققة متواطية لنسبتين احدهما العليين في  
 بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشراكا  
 تاما فان علم الموسيقى ينظر في حال عدد ما بحال وهو  
 عدد وقع في نغم وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال  
 وهي مقادير ما بالبصر اليها نسبة وعلم الحساب ينظر  
 في العدد على الإطلاق وعلم الهندسة ينظر في  
 المقادير على الإطلاق والوجه الثالث انها ولما اشتركا  
 في المنطوق فيهما واستقرت نسبتها ما اليهما من جهة

سببين  
 في

كمية المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة محال  
لبعضها اولا وبعضها اخر وهذا يمنع التواطؤ صرف  
وان اشركت اشياء في المفعول انما يتساو في غير ذلك  
بالقدم والتاخير ولا استحقاق والنقصان والزيادة  
كاتبين لكن من قبل ولما كانت يكون هذه من المتوافقة  
اسماؤها مشابهت بوجوه العلم الواحد فيشاركه  
توجيه ما في المسائل كونه اختلفت فالعلم الاعلى  
مصدر العلم والعلو الاسفل يعطى الان على نحو ما كنا نحن  
انفسنا او سخناه في موضعه ثم قيل وذلك لان العلم  
بات هو لم يحتر بالامر فاما العلم لم فهو لاصحاب  
العلوم معناه وان العلم بات هو للتباحث والعلم  
لم هو للتميم والعلم بات هو للتدرب في صناعة  
الموسيقى العلمية والعلم لم هو لاصحاب علم التأليف  
التعليم وهذا هو ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم  
الدول وقيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم  
السبب وكثيرا ما لا يحسنون بالجزايات ولا يشعرون  
بما على ما هي عليها وكثيرا ما يسمع التعليم بها بالمو

بعد الذر بالاربعه والطئنتع او غير ذلك الابعاد  
 المتفق فلا يحسن به ولا يعلم انها متفق مع انه يعلم  
 السبب في اتفاقهم لان غناية بالاسرار الكمال لا الامور<sup>التي</sup>  
 وغنايتها بالصورة مجردة عن المادة في الوجود<sup>محله</sup>  
 في المادة بالطبع والصناعة فان المقادير<sup>المكتملة</sup>  
 وان كانت لا يكون الا في المادة فان الهندس  
 ينزعها وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجود  
 في مادة على ما اوضحناه من قبل فهذا القسم هو  
 الاكثر وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون جزء  
 من علم ما تحت علم آخر لانه مثل ان النظر في الحالة  
 والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكائنة من  
 انعكاس البصر الى يتر او ملون غير ملمس صيقل<sup>جزء</sup>  
 من العلم الطبيعي وموضع تحت علم المناظر ثم تحت  
 علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا فان النظر في  
 الروايات الواقعة عند البصر بين الوسط والمقدم  
 من مكان الكواكب وبين ما يرى عليه الكواكب  
 او بين علمه اكر التدوير في ابعادها البعيدة او

من وسط الارض وزوايا الخرافات المنطوق من علم  
المجسط وواقع تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقعاً  
تحت فهمنا ايضاً يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند  
الطبيعي ان القوس هي هكذا وهكذا بسبب كذا سبباً  
غير محصل ولا مقرب وعند المناظرى انه لم هو بالسبب  
المحصل المقرب وقد يكون على وجه ثالث وهو انه  
قد يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزء من معين منه  
تحت علم اخر بل سئلة ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض  
غريب لموضوع الصاعقة مثل استدراك المخرج فان هذا  
العارض يوجب عارضاً داتياً وهو عارض الاندمال  
فيكون الموضوع قد صار باقتطاع عارض غريب به  
مختصاً مهتلاً الزام عارض ذاتي ولولم يحل مختصاً  
ما الزم عارضاً ذاتياً على اوضاعه فيكون برهانه  
المعطى العلم لا من ذلك العلم بل من العلم الذي منه العارض  
الغريب فالطبيب يحكم من الجراحات المستديرة لا بطبيته  
الاندمال والمهندس يعطى العلته في ذلك حتى يقول  
ان الدارين تقاوسع الاشكال الجاطة وقد يمكن ان

١١٦  
يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والهندسي فيقولان  
الا انما ما بحركة الى الوسط فاذا كانت زوايا تقيين  
جهد الحركة فيسهل الالتقاء واذا لم يكن زاوية كانت  
الحركة في جميع المحيط معاوتة يستلزم انما يوطا  
الا انما وقد اوردوا الشرح مشالا لما يكون  
بوجهه في العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى  
من جهة الامام صاحب المناظر يحكم بان المحروط  
البصر اذا بعد فتي وعلم ذلك معرفة الهندس من قبل  
معرفة بان الخطين اللذين يخرجان من غير قاطعتين  
ملتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب  
ان يكون المثال مشملا على شئ يبرهن عليه في العلمين  
يبرهنا في مختلفين واما الذي اوردوه ان صح  
فيكون مما يوضح في المناظر وضعا لما يبرهن عليه  
فيه نعم لو عرفت ان امرا اذا كان مما يبرهن به  
المقدمة في العلم المناظر وهو غير عطاء العلة  
قاما من عالم يتحقق بعد فلا يكون سببا في برهانه  
له واذا وقع الى الهندس صار ذلك بوجهه ان لم كان

٢  
في  
أربعة المارة

وعيد

له وجب على هذا المثال ردي جدا وبالعكس من الأول  
لان الصوابية زاويتها عند الحدود وقاعدتها  
عند المبصر وهناك لا اتفاقا للتدبير على كل معنى كان  
التباين اكثر من هذه الاشياء مما قبلت في التعليم الاول  
وفي الشروح وقد كان هو عند التعليم الاول ان  
يرينا قياسين على ان ولهم في علمين مختلفين  
وهذه الامثلة التي اوردت في نجات فكر الموعود  
كلها وما اخذ من القياسين لها انما يرينا امرين احدهما  
ان يكون العلم معلوما بقياس والآخر ما هو ذا الحسن  
والثاني ان يقع الان في غير ما وقع فيه العلم فادن  
هذه الامثلة اما ليرينا قياسين على مختلفين  
واما ان يرينا امرين احدهما قياس والآخر غير  
قياس والذرا طنة حلال هذه الشهادة هو ان العلم الاول  
لم يكن بقوله بحيث الامر ليس يكون حاشا بالنتيجة والمطابق  
بل يكون عند مقدمات ماخوذة من الحس ينتج المطابق  
انه دون لم هو فان اصحاب العلم العمل لهم بمقاييس  
عن مقدمات تجريبية واختانية وبينهم مجاور في

اشهد

اثبات وتبكيث مثبتة على ذلك مثلاً كما يقول صاحب  
التأليف السامعي ان هذا المعنى ليست موافقة لهذه  
النقطة من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل ان النقطة  
الفلانية كذا فيكون مقدمات حسية يسميها بحسنة  
معناها ان شيئاً كذا وكذا يقول صاحب صناعة الملا  
ليس هذا وقت ليزن كوكب كذا في ذلك الموضع لان  
كوكب كذا بعد له مشرق ويقول صاحب العلم الطبيعي ان  
هذا العرش ليست نصف دائرة لان الشمس ليست  
على الافق فيكون اما اولك فقد اخذ والمقدمات المتخالفة  
واما هذا فقد اخذ مقدم مسلمة عن علة بعيدة غير  
يقينة له بالعلة القريبة فان كوز الشمس على الافق ليس  
علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطعة القوس  
على الافق بل انما بيان مقدمته بالعلة القريبة في علم  
المنظر فيكون معنى امثلة المعلم الاول على هذا الوجه  
في فضيله بعض الاشكال على بعض  
وفي ان قياس الفلطي كيف يقع في الاشكال قد بين  
المعلم الاول ان الشكل الاول اوضح الاشكال واكثرها

افادة اليقين لوجوه ثلثا ولها ان العلوم التعاليمية  
انما يستعمل هذا الشكل في تاليفات برهينها ويكاد كل  
يعطى في مسألة برهان لم قاما يستعمل هذا الشكل في  
الاكثر وذكر لان حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة  
موجودة للحد الاصح فيوجه به العلول فان هذا هو  
الشكل الاول اذ يكون والوحدت العلة للاصغر وتبع  
المع فيه العلة ولم يكن كان البيان البرهان الا بحاجب الكلي فلا  
الا بالشكل الاول ولم يكن بالسلب فقد يمكن في الشكل  
الثاني ولكن يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصح  
يكون اعطى العلة وتخل حلت عليه العلة ثم لم تجعل العلول  
تابعاً للعلة في الوجود بل حُرِّفَ فجعل المع متبوعاً والعلة  
تابعة بهالة فلا يكون العلة قد جرت معلوماً بالقصد الاول  
وفي الشكل الاول يكون قد فعلت ذلك بالقصد الاول  
واما الشكل الثالث فلا يكون ايضاً العلة قد وجدت  
فيه الحد الاصح بل يكون للحد الاصح وجد للعلة التي  
يتبعها معلول فيكون العلة لم يجر العلول بالقصد الاول  
انما الشكل الاول هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم يتبع العلول

يتم

خمس

عشر فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان له وسائر  
 ذلك بالقوة برهان له والوحد الثاني من العلم بما هو  
 وهو الحدان أمكن أن يقال بقياس فأنما يمكن بهذا الشكل  
 ومن وضع بعد أن كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن  
 أما أنه لم هو هذا الشكل فلا بد للحد موجب كل واحد من الشكل الثاني  
 لا سمح موجبا والثالث لا سمح كل واحد والوحد الثالث  
 هو من الشكل الأول قياس كل واحد من القياسية بنفسه  
 والشكلان الآخران انما يتبين انهما قياسان بالرد اليه  
 اما بعكس واما بافتراض والخلف ايضا فانه يرد اليه بوجه  
 فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى التي لا واسطة  
 لها والى الترتيب الاول القياس الذي لا واسطة له فجميع  
 عدم الوسط في الوجدين جميعا وهما وجود من الفضيلة  
 للشكل الاول من ذلك لتحويل القياسات الى المقدمات الاولى  
 لا يمكن بغيره لانه لا بد في كل قياس من موجبة كلية و  
 الموجبة لا تتحول الى مقدمات التي ينتجها بالشكل الثاني  
 والكلية لا تتحول اليها بالشكل الثالث ووجبا آخران  
 المطالب ان يبرهان به يراى فيها تنقيح العلم ومعرفة ما للشئ

ردا

النتيجة

ومعرفة

بالذات وذلك بالكلى الموجب فاما الجزء فليس به  
 علم مستقصى لان قولك بعض جيب مجهول انه اتي بعض  
 هو فاذا اعتيتة ومعرفة وكان مثلاً البعض الذي هو  
 ديك عاد الى الجلية فها كدب واما السالب  
 فانه يعرف من التمام به وهذا امر غير ذاتي و  
 بغير نهاية الا ان يوصى من السلب الى بعض ليس  
 ساذج السلب فيكون من قوة قوة الموجبة المعدولة  
 ويكاد يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة  
 كبرهان العلم الاول على ان العكس لا يند له فاذا انظر  
 الذاتي المنقح هو الموجب الكلي وهو مما يال بالشكل  
 الاول وقد بقى الشكل الاول من المصايل المهيئة هيئة  
 قياس بالفعل وهيئة غير هيئة قياس بالقوة فهو  
 او نحن ان ذلك كيف يكون وكان قابلاً بشكل على العلم  
 الاول في هذا الموضع اذ ذكرنا تحليل القياسات السكينة  
 الاخرين الى المقدمات غير ذات وسط في الشكل  
 الاول ان السالبة كيف يكون لها تحليل الى المقدمات  
 غير ذات وسط فان المقدمات سالمة فيحل لها السالبة

يكون في

فلا بد فيها من سالبية فكيف ينهي الى سالبية غير ذات  
 وسط وكيف يكون سالبية غير ذات وسط اما الموجبة  
 التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها  
 اولاً لانه هو عبارة لوجود الموضوع فبالسالب كيف يكون  
 فقد انما للوسط ايت بمعنى فقال انه كالمزاج الموجبة  
 قد يكون بعض النقط اى بحيث لا يقصده حمل محمولها  
 على موضوعها شيئاً متوسطاً يقطع مجاوزه مما فيكون  
 هو اول الموضوع فلكل السالبة قد يكون بعض النقط اى  
 اى بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضياً  
 اخر عن بسلب محمولها اولاً وهو موجود الموضوع و  
 لان السلب الكلي منعكس وخصوصاً في الضروريات  
 الدائيات متعكسة وجد لا احد الحدين شئ محمول عليه  
 ليس محمولاً على الاخر ولا شئ لم يكن اولاً يسبق اولاً الى الذهن  
 وجود شئ لا اخر محمول عليه ليس لاولاً او كان يوجد  
 لكل واحد منهما شئ يخصه او شيئاً فيكون في كل رتبة  
 شئ او اشياء خاصة بساوى ذلك الحد وكانت الرتبة  
 تتمايز ليس في واحد هما شئ يدخل في الجملة الاخرى

ارنى  
 وسط

وذلك هو ترتيب الشئ  
 ويكون ذلك الشئ متوسطاً  
 للحدين الاصغر والاكثر ويكون  
 سلب الاكبر عن الاصغر الذي  
 هو السلب من مقياس واحد  
 لوحدة الوسط بخلاف ما لو كان  
 الاكبر ايضا محمولاً على السلب عن الاصغر

فان المحور على احدهما يمكن ان يجعل حدا او وسط فيكون  
سلبها ايها شئت عن الاخر بقياس فان كان المحور  
الموجب انما هو في جانب احد اللذين فقط كان  
ذكر قياس واحد لا غير هذا ان كان كل ا ج ولا شيء  
من ب ج او كل ب ج ولا شيء من ا ج وان كان المحور  
الموجب قد وجد في جانب كل واحد من اللذين  
كان بقياسين مثلا ان كان ا و د زوج طبقة متساوية  
وج ط يحل عليها و بيا و بيا و ب و و و ب طبقة متساوية  
وج يحل عليها و بيا و بيا و معلوم ان شيان هذه  
الطبقة لا يحل على شيء من تلك الطبقة فان قبل كل ا ط  
ولا شيء من ا ج كان قياس و ه ا قياسا و كذلك الحال  
ان لم يكن الا او يحل عليه فقط ا و ب و يحل عليه  
فقط لكن العادة في التمثيل حرت بذلك فاذا كان على  
احد اللذين محور خاص جدا كان السلب انقطع  
فيجب ان اذا كان ليس على احد اللذين محور خاص واحد  
مسلوب عن الاخر ان يكون ذلك سلبا بلا انقطاع اي  
بلا واسطه ففان اى واسطه احضرت كانت مسلوبة

عن الجبر

عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم يسمع واما لفظ النكاح  
 في نسختنا فيوم بدل العود الموضوع والاقسام بجهالها  
 وذلكتا من وجع شيعهم ولكن النتائج يكون خريفة  
 فانه اذا كان على كل بعض حكم كليتي من فليس على الكل بالقياس  
 وقد وضع كليا بلا انقطاع ويشبه ان يكون هذا معنى ظاهر  
 النسخة الى عندنا والاولى بالكتابة اول اول القابل للتعديل ان  
 السالبة الى لا وسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم توجد  
 فانه لا يخرب اوب من جدا ورسم ومن اخر ايهما ولو كان  
 نفسه جدا لم يحل من اسم بدل على العن بلا انفصال وبالجملة  
 ليست الاشياء مخلو من خواص ولوازم حتى لا احبا من العن  
 الى لا يحل عليها حينئذ فكيف لو جدا وبغير محمول على  
 احد مما شئ لا يحل على الاخر فاقول ان عسان لا يكون مثل  
 هذا الوسط اتي محمول اتفق ولن لا يكون القياس كما انه  
 وسط اتي وسط اتفق بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجو  
 للاصغر والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم  
 بالاكبر على الاصغر وفي المطلوب السالب يجب ان يكون  
 وجوه. ونعطف للاصغر وسلب الاكبر عن الوسط اعرف

من سلب الأكبر عن الأصغر فيكون وسطا وقياس نسبة  
ان يكون العلم الاول محمولا بالنسبة الى الاول اعرف  
من نسبة ما بينهما هذا وقد علمت لنزول ليس صنفا واحدا  
بل من الجهل ما هو بسلب عدم العلم في النفس فقط  
لن لا يكون للنفس رأى في الامر حق ولا صواب وهذا  
لا يكتب بقياس فانه سلب العلم فقط وخلق النفس عنه  
ولن كان قد بين ان ذكر يكتب بقياس على احد وجهين  
اما على ما ظن بعضهم ان تكافؤا في وجوب هذا الجهل وهذا  
خطا بل تكافؤا في ثبت هذا الجهل للوجود ويحيطر واما انه  
يحدث فليس واما على ما ظن بعضهم ان الرأى الباطل اذا قصد  
الحق ويرتفع بفساد الرأى الحق ووجب ذكر جهل الجهل  
البيضا الذي على وجه السلب فقط وكان بقياس وهذا  
ايضا ليس بالحقيقة حادثة عن القياس بل بالعرض لان ذكر  
انما اوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد فلما بطل ولم  
هناك رأى اخر عرض لان بقيت النفس عادة للرأى اصلا كما  
كانت بل القول بالصواب ان هذا الجهل لا يكتب ومن الجهل  
ما هو مركب وليس هو عدم فقط بل فيه مع عدم العلم

على صادقه وهو جمل على سبيل القسمة والمملكة وهو مرفوع  
 منساقى وذلك لان محله كل شئ اما لم يكن بوجوده على  
 من اجهة الداني وقطرته الاصلية فقط وان لم يكن قد اكتسب  
 مع ذلك كالاتيانا لم يكن يخرج وجوده على من اجهة الترتيب  
 جملا او قويا وليس هو في المراح من البدن بل وفي الترتيب  
 ايضا فان محله البدن هو في المراح واستواء الترتيب  
 وكما ان محله ان يقترب من بين الامرين البدينين الامور  
 التي يستعمل البدن بهديز لها من الحار والبارد والقوة  
 وكل محله النفس على حين محله اولي وهو ان يكون  
 على فطرته الاولى ومراحها مثلا الاصل فليس فيها معنى  
 خارج عن اللامه وصحة ثانية وهي ان يحصل لها الزوايد  
 الكاليرة التي يستعملها تلك المحل وهي العلوم الحقيقية  
 وكما ان البدن اذا حدث فيه امر غريب لا يقتضيه  
 فطرته فمفعف فطرته والافعال التي لم يبدانها كان  
 البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت الا بالباطلة التي  
 لما محله ان يكون مشتبا على فطرته الاصلية كانت مريضة  
 واما ان هذا المحل مركبا لان فيه خلافا العلم ومقابله

في

والجودة

من وجهين احدهما ان النفس خالصة عن العلم والثاني ان  
مع خلوها من العلم قد حدث فيها عند العلم وهذا النوع  
من الجهل قد يقع ابتداءً واذعاناً للنفس له من غير واحد  
اوسط وقد يقع بالتساوي قياساً والكاين بالتساوي  
قياساً اما ان يكون فيما لا اول له او فيما له وسط و  
الكاين فيما له وسط اما ان يكون له الحد الاوسط في  
الاشياء المناسبة او في الاشياء العريضة وجميع ذلك  
اما ان يكون الاوسط فيه هو بعينه اوسط القياس الصافي  
بعينه او ليس هو بعينه ولا يخفى ان ما ان كان له مقابل حقايقاً  
فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول فقط ان كان  
كلها او يكون مقابله حقايقاً فيكون هو سالبا ويقع  
في الشكل الاول والثاني معاً ان كان كلها وليبدأ بالانفصال  
الواجب فنقول اذا كان الملقى هو انه لا شيء من ب او كان  
بغير انقطاع واحد فقط ان كل ب يكون في غاية  
المضادة للملقى وكان ذلك بقياس حد الاوسط ج فقد  
يمكن ان يكون الصغير والكبير كاذبة وقد يمكن ان يكون  
احدهما فقط كاذبة واما القسم الاول فاذا كان ج شياً

لا يحمل على باب ولا يحمل عليه أن أخذنا كل باب حج وكلوا  
 اتهم الباطل وهذا ممكن فانه لا بد من ثبوت ولا ما لا يحمل  
 ان عليه ويجوز ان يتحقق في حد واحد من ذلك والواجب  
 ان يخص بعض ذلك بالجاب على طرف واحد وسطا وكان كان  
 حج انما يحمل على بعض ما هو في لاهل كل باب غير ممكن  
 ان يكون في كل شيء التبدل ولا يكون في كل شيء التبدل  
 مما يميزه لان باب مقدمته بلا وسط في كل باب فيكون  
 قولنا كل باب حج كاذبة بالجزء وكل حج كاذبة لسا بالكل  
 والجزء معا وبالجزء وحده واما ان كانت احديهما  
 فقط صادقة فلا يمكن الا ان يكونا الكبر ومثال هذا  
 ان يفرق من محموله ولها موصوفان حج وب لكنهما يكونان  
 من جهة علاج وسلوبة تعزيب بلا انقطاع وب وج  
 لا يحمل احد على الاخر فان قيل كل باب حج وهو الباطل  
 وكل حج او هو الحق اسم باطلا هو ولا كل سلوسا كان  
 هذا السلب والاحباب بانقطاع او بغير انقطاع فان  
 هذه المادة لا سمح الا باطلا هذا هو اعطاء وجه القياس  
 الذي سمح حجة في اعتقاد الكل الموجب والليكون الا

في الشكل الاول واما القياس الموضع للجهل المركب بكل سالب  
 غير ذي وسط فيكون في الشكل الاول عن مقدمتيه  
 كاذبتين فاما اذا كان قيل كل ج فكل ب ابتداء وسطهم  
 وكان لاشي من ج فكل ب ج ولاشي من ج انتج  
 لاشي من ب ا ويمكن ان يكون من احداهما صادقا قبلتها  
 كانت فلتضع اول الدبري صادقة وليكن آح خفيذا  
 من المسلويات عن ج والموجبات لب وهما كما  
 قلت وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج كاذبا  
 وهو الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب ولاشي من  
 ج ا وهو صدق انتج الكذب ولتضع الصغرى صادقة  
 فاما اذا كان الحق ان كل ب ج وكل ج ا فكل ب ج  
 ولاشي من ج ا انتج لاحاله سائبا مضادا للحق وهذه  
 المادة هي ان يكون اموجبا لب وج معا وب تحت  
 ج ا وساو بج لكن للجهل المركب لا يكون مقدمته غير ذات  
 وسط ولما في الشكل الثاني والمقدستان كاذبتان  
 بالكل فلا يمكن ذلك لانها اذا ردا الى الصدق فاجبت  
 السالبة ومطلبت الموجبة ليقا ذلك بعينه من ذلك

اولا ان كل ب حرولاشي من اجر وكانا كاذبين بالكليّة  
 بتعالاشي من ب افان رد الى الصديق فقبل لاشي  
 من ب حرولاشي من ب افان رد الى الصديق فقبل لاشي  
 وكل ان كان القياس الكاذب هو ان لا يشي من ب حر  
 وكل اجر وكانا كاذبين بالكليّة بتعالاشي من ب  
 فان رد الى الصديق فقبل كل ب حرولاشي من ب  
 انجاز ذلك بعينه فاذا ن سحر هذا القسم صادق دايما  
 واما ان كان الكذب بالجزء فممكن ان يقع منه قياس  
 للحدود على اوجه غير منقطعة فانه اذا كان بعض  
 ب حرولاشي من ب افان رد الى الصديق فقبل لاشي من ب  
 وكل اجر او قيل كل ب حرولاشي من ب افان رد الى الصديق  
 كاذبين بالجزء والسحر كاذب بالاحماله وقد يجوز  
 ان يكون الكذب في احدهما فقط فانه اذا كان في  
 مثالا كل اجر في ب ان كل ب يكون زج لان كل ب او  
 كل اجر فان كذب في هذه فقبل كل اجر ولان ب  
 اسم الكذب وايضا ان كان جليس محولا على شي  
 من لاشي من ب افان رد الى الصديق فقبل لاشي من ب

فان قيل لاشي من اخرج وكل ب ج اسمح الكذب وايضا كذا  
 كل ب ج كان كذب حينئذ لاشي من اخرج لان  
 فان قيل كل ب ج و لاشي من اخرج وهو كذب اسمح الكذب  
 فليتكلم الآن في القياس في الواقع للجهل المركب بمصيبة  
 ذات وسط وليبدأ بما يسهل في وجوب كل ذي وسط  
 في الشكل الاول فنقول اما اذا كان الاوسط مناسباً  
 قياس الحق لا محالة من كلتي موجبتين وكان مثلاً  
 كل ب ج وكل ج ا ح اسمح الحق و هو ان كل ب ا و لما  
 غلط فيه حتى اسمح المضاد للحق فلا يمكن ان يكذب في  
 المقدمتين جميعاً والاصارنا سالبتين فلم يسمع التناقض  
 ولا ايضاً يمكن ان يكذب في الصغرى فيصير سالباً فلا اسمح  
 بل انما يمكن التزمير الى الكذب ما يجوز ان يكون سالباً  
 في الشكل وهو الكبري لا محالة اذا الشك وهو الشكل الاول  
 فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما  
 اذا كان الاوسط ليس مناسباً فيمكن التزمير ان محمولاً على  
 كل ب ج موضوعاً لاشي ب الا ان مبادئ لب مثلاً  
 واقر تحت الجواب فان كل ب ا ج ا فان في جواب كل

كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو كذب اسم الكذب  
 ولا شيء من ب ج لا كل ب ج وكل ج ا وهذا لا سمح البتة  
 ليس الاوسط <sup>لا لا يخرج</sup> معا ويمكن ان يكون احدهما صادقا  
 والاخرى كاذبة فانه اذا كان <sup>لا لا يخرج</sup> تحت او كانت ب  
 تحت او موضوعا لها وكان <sup>لا لا يخرج</sup> ب متباينين فاذا قبل  
 كل ب ج كان كاذبا ثم قبل ولا شيء من ج ا كان صادقا  
 اسم منهما كاذب وهو انه لا شيء من ب ا اما مثل ذلك  
 في الشكل الثاني والاوسط سواء كان مناسباً او غير مناسب  
 فان الكاذبين في الكل قد بان من امرهما ان ينتجتهما  
 صادقة للعالم واما ان كانت احديهما كاذبة في  
 الكل اتهما كانت امكن ان تقع منه قياس للخذعة  
 مثل ان يكون كل ب ج وكل ج ا وكل ب ا فان اقترنت  
 احدي القديسين على الصدق وسلبت الاخرى اتهما  
 كان اسم لا شيء من ب ا وهو كذب وهو احد القديسين  
 صادقة واما الكاذبان في الجز مثل ان يكون ج في عصر  
 ا وفي عصر ب وكل ب ا فاذا احديهما كان موجبا <sup>لا لا يخرج</sup>  
 في سالب كليهما اسم الكذب مثل ان في كل ج و لا

والوسط

من ب ج ا ولا شيء من ا ج و كل ب ج و اما قياس الحد منه  
والحق سالب والظن موجب والوسط مناسب ففان  
ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول ومن بما قلنا في ضد  
ان الصغرى يجب ان يقع عليها بها الذي كان في  
القياس الصادق فيبقى صادقا فانما يمكن قلب الكبرى  
ورجحها الى الموجب فلا يمكن اذن الا من صادق صغرى  
وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب  
ومحتمل لا يتعقد من نسبة الصادقة الى الطرفين  
قياس من سمع الحق فيمكن ان يكذب باقي قياس الحد منه معا ويمكن  
ان يكذب الصغرى وحدها ولا يمكن الكبرى وحدها  
فانه ان كان ج ا و كان لا شيء من ب ج ولا شيء من ب ا  
فان قيل كل ب ج ولنزكان كاذبا وكل ج ا و كان  
صادقا فانتج كاذبا وهو لنزكل ب ا وان كان لا شيء  
من ج ا هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ج ا اذا كان لا شيء  
من ب و ج ا ويمكن ان لا يكون شيء من ب ج فان  
كان كل ب ج حقا وقيل كل ج ا فكان باطلا وكان  
كلها في بطلانه كان اسع باطلا من مناسب اما

الكان

ان كان جزئيا في كذبه فانه يمكن ان يسمع من اوسط غير  
 سب واما ان لم يكن شيء من سب جرح فقلب المقدس  
 الى الايجاب الكلي اتي كذا بالامن مناسب فانه حيث  
 يكون الصغرى سالبة لا يمكن الا اوسط مناسب مع ذلك  
 مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والكويقي  
 بدل د والمثال الثاني الكويقي بدل ب والعلم بدل ج  
 والمناظر بدل د والمثال الثالث الكويقي بدل ب والمناظر  
 بدل ج والحيوان بدل د ففي القسم الاول لا بد ان يكون  
 الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في  
 الجزء وفي الثالث يكون المقدستان جميعا كاذبتين  
 حتى ينتج الكذب فيكون كل كويقي فهو علم المناظر  
 فهو حيوان فكل كويقي فهو حيوان  
 في ذكر كيفية استفاد النفس بالحس من المعاني وكيف يكتب  
 في المفعولات وذكر المفردات في التركيب الاول  
 منها كيف ينتهز البرهان بحيل القياسات قبل ان يفقد  
 حاسما فقد ذهب ان يفقد علما ما الى العلم الذي  
 يحرك النفس اليه ذلك الحس فلا يمكن ان تظهر اليه ذلك

ان المبادئ التي منها يتوصل الى العلم اليقيني برهان واستقراء  
اي الاستقراء الذاتي ولا بد من اسناد الاستقراء الى الحجة  
ومقدمات البرهان كلية ومبادئها انما يحصل ما يحس  
وبان يكتب بتوسط خيالات المفردات لم يتصرف فيها  
القوة العقلية تصرفا مكتسب بل الامور الكلية مفردة  
وتركبها على هيئة القول وان رام احداث بوضوحها ان  
يذهل عنها ولا يحسن به لم يمكن الا بالاستقراء ليستدل الى  
الحس لانها او ايل ولا برهان عليها بل المقدما الرياضية  
الماخوذة في بيان لزم الارض في الوسط والمقدمات  
الطبيعية في لزم الارض بقليل والناظر حقيقة وكفان  
او ايل العوارض الدائمة لكل واحد من الموضوعات  
فانما يعرف بالحس ولا ثم يكتب من الحس بفعل  
اخر مثل التلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة  
سواء كانت معارفها وعين معارفها وان وجوه  
الوصول اليها والابلطس فما قول محمل قيل في التعليم  
الاول ونحن قد جازينا بكلامنا ذلك على اننا نزيد  
تفصيلا فنقول بحسب علم ان ليس شيء من المعقولات

محسوس ولا يشترط من المحسوس من جهة ما هو مخرج المحسوس  
 المحسوس لا يحسب محسوسا لادراك العقل له ولشركان المحسوس به  
 حصول كثير من العقول ولا يشترط هذا من الانسان المحسوس  
 والعقول ولا فنقول ان كل واحد من الناس المحسوسين  
 فان المحسوس به لا يشترط ان يكون من العظم وهيئة ما  
 الكيفية ووضع ما يحس به في اجزاء اعطائه ووضع  
 له في مكانه ولكن يقال هذا لا حوال في عضو عضو  
 منه فلا يخفى اما ان يكون هذا الذي ادركه المحسوس هو  
 الانسان العقل او يكون العقل شيئا غير هذا  
 المحسوس وان كان بلازمه ثم من اليقين ان  
 الانسان العقل مشترك في العقل السواء فزيد عند العقل  
 انسان كما عمر وانسان وذكور بالتواطؤ المطلق  
 هذا المحسوس ليس مشترك في مقدار مقداره وكيفية  
 ووضعه مشترك فيها وهو غير محسوس هذا المحسوس  
 الا ان كان ليس الانسان العقل هو المتصور في  
 الخيال من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشيء الذي  
 عام من المحسوس ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها

وليس هو الشيء الذي يصادف العقل منها الا بالعرض فليست  
كيف يجب ان يكون الانسان المفعول فتقول بحسب ذلك  
يكون مجردا عن شريطة التحفظ من خارج مثل تقدير  
لعظم مأمعين وتكيف كغيرهم مامعينة وتحدد بوضع  
مأمعين وابن مأمعين بل يكون طبيعة معقولة مهتابة  
لان عرض لكل المقادير والكيفيات والاضاع  
والايون التي من شأنها ان تعرض للانسان في الوجود  
ولولم كان انسان كان تصور في الفعل كجده مفترقا  
بتقدير ما اوضح ما اوضح ذكر كان يجب ان يكون فيه  
كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والايون فيه  
ذكر انما يلحق الانسان من جهة مادة التي يخص به  
فيكون ان الانسان من حيث يتصور في العقل كجده  
مجرد بتجريد العقل عن المادة ولو احقها وهو بما  
كغير منظور اليه بل هو بل الانسان اذا تناوله للمفسر  
تناولا محورا بل هو حق غريبة ثم يقول ان الموجودات  
فهي ان معقولة الذات في الوجود وعسوية الذات  
في الوجود فاما معقولة الذات في الوجود فتنسب

لا مادة لها ولا مادة وانما هي معقولة بذواتها لانها لا يحتاج  
 الى افعال بل هي معقولة ولا يمكن ان يكون عسوة  
 الشبهة اما محسوسات الذوات في الوجود فان ذواتها  
 في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل يحلها  
 بحيث يصير معقولة لانه يجرده حقيقتها عن لواحق  
 المادة ونقول انه انما يكتب تصور المحقولات بتوسط  
 الحس على وجه واحد ويولد للحس باخذ صورة  
 ويسلمها الى القوة الخيالية فيصير تلك الصور موصوفا  
 بفعل العقل التطوير الذي لنا فيكون هناك صور  
 كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين فيجدها  
 العقل تحت الفروع من مثل ما يجد زيدا مختصا بلون  
 وسحنة وهيئة اعضائه ويحد عمره مختصا باخر غير  
 تلك فيقبل على هذه العوارض فيزعمها فيكون كأنه  
 يقشر هذه العوارض عنه ويظهرها من جانب حتى  
 يتوصل الى المعاني التي لا مركب فيها ولا يختلف بها  
 ويتصورها واول ما يفترق عن الخلط الذي في الجواهر  
 يحد عوارضها ذاتيات ومن العوارض اللازمة

لازمة فيزد معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال <sup>خدا</sup>  
 الى ذاته واما كيفية هذا الصع وما يثبت والقوة الفاعلة  
 لذلك والقوة المعينة للفاعل فليس هذا الموضع موضع  
 العلم به بل هو من حق محقق النفس كثر الذي نقوله هنا  
 فهو ليس الحسن نود الى النفس امور مختلفة غير مقولة  
 والعقل يجعلها مقولة فاذا افرد ما العقل مقولة  
 كان له لزوم مركبها الخاء من التركيب بعضها على التركيب  
 الحاضر بالقول المفهم لعين التي كالحمد والبرسم وبعضها  
 بالتركيب الجازم بل نقول ان تصديقا مقولات يكتب  
 بالحس على وجودها رتبة احدى العرض والاعتبار  
 للبرنى والثالث بالاستقرار والرابع بالتجزئة اما الكتاب  
 بالعرض فهو ليس يكتب من الحس بالوجه الذي قلنا  
 انما المفردة المقولة بمجردة عن الاطلاط الحس والخيال  
 ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها  
 مع بعض ويتبع ذلك احكام الفعل بالفطرة في بعضها  
 ويتوقف في بعضها على الخبر وان اما القسم الاول  
 من هذا فيكون بالاعتبار العقل بنور <sup>نور</sup>

خ  
 غياض

١٢٨  
على الاضطر والطمع ليس العقل افعال وهو المخرج للعقل  
بالتموه الى العقل ولكنه ولو كان كذلك فان النفس هي اما له  
بما تعرض لا بالذات ولما القسم الثاني منها في فرع فيه  
الى الحد الاوسط فاذا حصل اليها اوسط اكتساب لمفعول  
المصدق به اكتساب الاوليات بعينها وبقوة ذلك  
المبدأ اخذا وجر من الاربعية واما الكاين بالقياس  
لجزيته فان يكون عند الفعل حكم ما على الجنس فيجوز  
اشخاص نوع لذلك الجنس فتصور عند الصورة النوعية  
وحمل ذلك الحكم على النوع فيكتب معقولا لم يكن واما  
الكاين بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون  
قد بُنيت للعقل بالطريق المذكور او لا فاذا استقرى  
جزئية متباعدة العقل على اعتقاد الكل من غير ان يكون  
الاستقراء الحسني الجزئي موجبا للاعتقاد على التامة بل منبها  
عليه مثل بنو الهامسين يشي واحد وها غير ما سمن  
يوجبان قسمة لذلك التي فهذا ربما لا يكون قاسيا  
مذكور في النفس فكما يحسن بحجز بانه يقينية له العقل  
ويعتقد واما الكاين بالجزئية فكانه مخلوطا من شي

واستقر أو هو كد من الاستقر وليس افادته في الاوليات  
 الصرفة بل يكسب بالحس وليس كالاستقر فان الاستقر  
 لا يقع من جهة التعاقب للزنيات علمانيا يقين  
 ولم كان قد يكون مستقرا عاما التجربة فيوقع بل التجربة  
 مثل زير الراعي او حير الحاشي من شيا من نوع واحد  
 يقيمها حدوث فعل او انفعال فاما تكرور ذلك كثيرا  
 جدا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقا  
 فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر مقناطيس  
 يجذب الحديد وله السقونيا يسير الصفراء وهذا  
 اليات ليس يكون شيء يتغير عنه حالما الذر بالطبع لا فتر ان  
 شيء آخر موثوق وصورته اليه ولا يمكن عند العقل ان يكون  
 تغيره بذاته فيحكم لنا السبب هو الواسل وخصوصا  
 اذا تكرور فمذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ونبينا  
 للعلوم كثيرة والتجربة منها فان فيها اختلاط استقرا  
 ظاهر حسي بقياس عقلية من على اختلاف ما بالذات  
 وما بالعرض ولم الذر بالعرض لا يدوم وقد اشروا  
 الى بيان هذا فيما سلف فمذه على الاختلاف لا نستمر

من م

العقل على ما قصد بقياس سبب من الحسن بحسب ما يحضرنه الآن  
 وقد ذكرنا نوعا من استبعاد هذا العلم الثوري بسبب فان  
 فاقدر حسن ما فانه فاقدر علم ما ولزم القائل حسن علمنا ولما  
 كان كل قياس مولفا من جدود ملتزما بالوجوب منه  
 فانما يتبين ان شيئا ما موجودا في الالة موجودا لثالث  
 واما السالبي فيبين ان شيئا غير موجودا لثاني لان غير موجود  
 للثاني وكذا القياس على كل واحد من نسبة ما بين محدين  
 ان كانت محتاجة الى وسط وشكله غير بدئية فلا بد ان  
 ينتمى الى مبادئ واصول موصوفة موحدا وسالبا لا محالة  
 لا وسط لها على الاطلاق او في ذلك العلم والبرهان  
 المقدم الاول على انها لا وسط لها على احد الوجهين  
 المذكورين ونحيل اخره الى ما لا وسط له مطلقا ولنتم  
 في ذلك العلم والذين يقيسون اما على الطر و هم الخطا  
 او على الواى المشهور و هم الجديان فليس بحسب ان ينتمى  
 تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة  
 بل ان انتهت الى المشهور الالهى يراها الجمهور والمحققون  
 يراها فرقا كان القياس قياسا في بابها وكانت المقدمات

بين

الاله  
 الاولى

ليست غير ذات وسط بل لها وسط ما مثل ان العدس حمل  
والظلم فيج فانه ما خوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي  
العلوم يطلب لذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل  
على نحو ما يجاب بغير سطح اطرافه ما خوس وربما كان  
المشهور لا وسط له لانه من بنفسه وفي حقيقته بل  
لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياسات  
المجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانيات  
يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب ان يتبدى الآن  
ونبين ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية  
بعد ان ضاود مرة اخرى على ما بالذات وما بالعرض  
المحمول لا يفرجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض  
اذا كان الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته محصل التماس  
ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول ما اتي حمل كان مثل  
قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قائم بذاته غير  
محتاج الى حامل محله ثم ابيض قائم فيه ومحتاج الى حامل له  
مثل فاذ جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد  
حمل حمل مستقيم فهو حمل حقيقي لا بالعرض وبناؤه هذا القسم

محلا بالعرض وهو ان قلب ما من شانه لانه يكون محولا في  
 طباعه فيوضع لما من شانه لانه يكون موضوعا في طباعه  
 فيبقى ابيض ما انسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع  
 مرتين بالقوة وذكر لان الابيض من جهة ما هو ابيض  
 فقط لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الذي  
 الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان الذي  
 عرض له البياض فوايض واما ان يكون عرضا في حد  
 فيعمل احد هاتين الاخرتين ان الابيض يتحرك امر التز الذي  
 عرض له البياض فقد عرض للمركبة لان الابيض نفسه  
 من حيث هو ابيض موضوع للتحرر وبقا للثبات المحمول  
 بالذات وبجسمه اذا كان الوصف له بنفسه كان  
 عين طبعا وبقا سنا وجده فيه ولكنه ليس بشيء غيره  
 من اجله بقا له واذا تحققت له تجدها ههنا في نفسه  
 مثل ما يبقا ان الحجر يتحرك وان كان لا بالذات يتحرك ولكنه  
 بالفسر وبارا هذا المحمول بالعرض وذلك اذا كان الشيء  
 بوصف المحمول به في ذاته مثل ما يبقا الساكن في النخلة  
 انه يتحرك وانما يسير له موضع كذا وهو ساكن في مكان

الوصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا المنار  
فيها وربما كان متصلا كما يقدر كم ابيض امر غنا قدير يرض  
ويقوم بالذات. مثل حمل الاعم على الاخر كالحمل  
على الانسان ويقابل المحمل بالعرض وهو نحو حمل الاخر  
على الاعم فيقوى ان ما انسان ويقال للشيء انه محمول  
بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه او لا مثل السطح  
اذا قيل لا يرض وبارا هذا محمول بالعرض كما يقوى جسم ابيض  
ارسطي ابيض ويقال للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان  
ليس واردا على الشيء من خارج غير ما بل هو شرقي بغير  
طبيعته ويكون من طبيعته ما يقولون الحجر يتحرك الى اسفل بالذات  
وباراة هذا المحمل بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالعرض ويقوى  
محمول بالذات لما لم يكن من شأنه ان يفارق الشيء  
في حاله وباراة المحمل بالعرض فيشبهه ان يكون للحمل  
اذا حمل عليه الحجر المحمل بالعرض من هذه الجهة لانه ليس  
لازما ويقوى محمول بالذات لما كان ليس من شأنه ان  
يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوما لمهمته لا واردا في  
وباراة المحمل بالعرض هو وبقوى فيكون اذن كونه السطح

او يوخذت في حقه

ايضو محمولاً بالعرض وبن محمول بالذات لكل ما من شأنه  
 ان يوخذ في حقه الشيء وبالجملة ما يكون مناسبة لذلك الشيء  
 بالحد الذي لا يحددهما او يوخذت في حقه فخرج  
 من هذا غير يكون محمولاً بالعرض في بيان نهي عن المحولات  
 الذاتية على ما بينا من الدلائل متناهية ولا يلتفت الى  
 ما بالعرض في هذا الوضع

في حكاية ما قيل في التعليم الاول من تمامها في اجزاء انبساط  
 واساط الوجوب والسالب فنقول محالين  
 للعلم الاول قبل قديم العلم ان المحولات بذاتها موجودة و  
 الموضوعات بذاتها موجودة فليكن موضوع بذاته مثل  
 ج وليس من شأنه ان يصير محمولاً الا بالعرض وليكن  
 حمله على ج اولاً بلا واسطة ولكن زلزم ان يكون زفير  
 ان هذه المحولات لا يتبادى بل انهيته من موضوع اول  
 محدود فيوجد دائماً على كل محمول محمول بلا واسطة  
 ولا يقف او ينفصم ليكن مبسطين من شأنه ان  
 يحمل عليه شراخ بالذات لكن محمول على بلا واسطة  
 وط على ج كروج عاب كرا فترى ان هذا النزول

في الموضوعات من محمول اول محدود يتماثل بالانهاية و  
 يوجد دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف  
 او يقف والفرق بين الاثنين اننا في البداية نل في الاول  
 منهما من الموضوع المحدود واخذنا نضع في المحمول  
 وابتدانا في الثاني من المحمول المحدود واخذنا نسير  
 في الموضوعات وليكن المحمول على ج بنو سطب سواء  
 كان الا محمول عليه او عليه محمول وج لا موضوع لما قبله  
 موضوع فهل يمكن ان يكون بين اوب او ساط موضوعا  
 ملا او محمولات على ب بلا نهاية و بين ج وب كك  
 وهذا البحث يفارق الاول بان المحدود كان في  
 ذينك طرف واحد والمحدود ههنا طرفان وانما  
 يطلب هل الوساطة بينهما بغیر نهاية فيكون هذا الجواب  
 متوقفا على صحة براهين بلا نهاية وليس هذا وج  
 بوجب لها فقط بل وان كانت مقدمة تراج سالبه  
 والمتوسط ب فصارت ب ج موجبة واج سالبته  
 فهل د ايا بين ا ج واسطة وكذا هل بين كل كبير وسالبة  
 محدث كواسطة او يقف قبل وهذا الطلب للكم

شها

الاول في

في الاشياء التي يستحق ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت  
 اشياء يستحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحال الحقيقية فليس  
 فيها موضوع اول ومحمول ثان بل كل واحد منهما يصلح ان يكون  
 محمولا وموضوعا او واسطه بين محمول وموضوع بل  
 الشك يكون شاك في المآل جميعا انه هل يوجد لما وضع شيئا  
 موضوعا شيئا اخر ينعكس عليه وعلى صاحبده ولما وضع محمولا  
 شيئا اخر ينعكس عليه وعلى صاحبده بحيث يذهب ذلك الى  
 غير النهاية او هي محدودة واذا استبان تناهي الوضع  
 فيها من جهة كان ذلك استبانه تناهي الجول في تلك الجهة  
 وبالعكس اذا وضع هناك حل والحل وضع اللزوم الا انه يكون  
 حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبده بل يكون  
 احدهما حلا حقيقيا والاخر حلا عرضيا اقول  
 ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحل الحقيقي مثل  
 حل الضحك على الانسان والعرضي كحل الانسان على الضحك  
 فان ذهب هذا المذهب فمعناه ان هذه المتعكسات  
 يكون في الطبع احدهما موضوعا والاخر محمولا لا متعكسا  
 ولا يكون تعكسا على ما قلنا من انه ليس لاحدهما اول

مثلا لا يريد ذكر والفاويل الثاني ان يكون لكل الحيوان <sup>نسان</sup> كمال الانسان  
 على الحيوان والكل الثاني الحقيقي كمال الحيوان على الانسان  
 فانه ولا من كل حيوان على انسان وانسان على حيوان  
 والموضوع والمجرد بالانهاض معين وادق تقر هذا  
 فنقول ان الوسايط بين حدى الالجاب متناهية وليكن  
 كل ب او قول ان الوسايط بينهما متناهية وهو الاشياء  
 بحول على كل واحد منها او على كل واحد منها على بعضها  
 على بعض في الولا وذكر انها ان كانت بغير نهاية كان  
 اذا اخذنا من جهة ب صاعد ينزل على الولا او من جهة  
 انا انزل على الولا لم يبلغ البتة الطرف الثاني وسواء اخذنا  
 بعضها على الولا بلا واسطة بينها او اخذنا بعضها وقد كنا  
 الوسايط فيما بينهما او اخذنا الشكل متايلين ولا واسطة  
 بينهما وبما كانت اشياء او اخذنا الكل على طرفات بعضها  
 لما لا نهاية لرفان الكلام في ذلك واحد واذ كنا كل ابتدئنا  
 من حد لم ينته الى حد اخر فليس هناك حد اخر فانه لا فوق  
 بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا احد  
 وكقولك حد وقولك يتايل الى غير عند السلوك حد

واحد ثم من الهاء ليس يكون حد محدود ولا يبلغ البتة و  
 نهاية ولا يتناهى اليها ويكون ذكر ذلك كقول من يقول انت  
 اذا احذت تصاعد من الواحد لم يبلغ البتة الا ان  
 هو حد محدود لان بينها درجات للعدد بلا نهاية  
 ولا ينقص هذا بالمقادير ويقول القائل ان بين  
 طرفي كل مقدار محدود بالقوة بلا نهاية وذلك لان  
 المقادير المتصلة لا قسم لها بالرقم البتة وكل قسم  
 يفرض فيها يكون محدود العدد وان الا نهاية التي  
 ينوهم بين حدين فيها هو امر بالقوة ان تلك الحدود  
 التي فيها هي في القوة وجودها في القوة ولا يوجب  
 موجودتها للفعل بل واحد منها بعد واحد والآخر  
 نحن في البحث فيه فان فيه حدين وطرفين واذا  
 بينهما وساطة يكون معنى يستحق ترتيبا في انفسها كانت  
 حاصلة لا مسووجرة على قسمه فاسم فيمن اذن انه لا يمكن  
 ان يكون بين مثل هذين الطرفين وساطة بلا نهاية  
 وكذا الامر في السلب اذا قلنا لاشي من ج او كانت  
 بينها واسطة اعني شئ من ج او لا يوجد

افليس يمكن ان يكون دايما واسطة بعد واسطة فالمقدّم  
جميعا الكبير السالبة والصغر الموجب اما الموجبة فقد  
فرغنا واما السالبة فلان بيان تلك كيفية الحد  
الثلاثة اما على سبيل الشكل الاول كما مثلناه فيجب على كل حال  
ان كانت الوسايط الى للكثيرات السالبة نذهب الى  
غير النهاية ان حصل موجبات بغير نهاية لكل سالبة  
موجبة وسالبة يتجانس معاً ثم للموجبة موجبات وقد  
بان في الموجبات انها متناهية فاذا كانت الحدود  
الموجبة الصغر السالبة لا يمكن ان يذهب الى غير نهاية  
بين حد فيبين ايضاً ان الذي لا يزيد عليه في العدد  
من حدود الكثيرات السالبة متناهية ولكن هذا  
اذا كان الشكل الثاني وذاك لان الموجب وان لم يجب  
فيه ان يكون الصغر بعينها فلا بد من ان يكون في كل قسم  
مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان الموجب  
فيها متغير على كل حال وقيل ايضاً ان المجموع الداخلي في  
نهاية الشئ متناهية لان هذه داخلية في تحديد الا  
والحدود انما يتم بها فلو كانت الحدود متوقفة الى

لنز وجودها بغير نهاية لما كان يكسب ان محدثيا كنز  
 الحدود موجودة اذا الامور متصورة في اديها متناهية  
 ثم قبل بعد هذا في التعليم الاول فاذا قلنا ان الابيض  
 محيط وهذا الكبر هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن  
 وجه الاستحقاق واما اذا قيل الحسنة كبرية او قبل  
 هذا الانسان يحس فانه قد احرز الحمل والوضع على  
 وجه الاستحقاق وذلك ان قولنا الاول هو ان الخشبة  
 او الماشر انسان ليس بمعناه لنفس الماشر من جهة ما  
 ماثرا والكبر من جهة ما هو كبر موضوع لا خشبة او لا  
 ولا بمعناه ان الماشر بنفسه قائم غير متغير ولا  
 متغير بتماخر هو موضوع له لان ذلك لا يوجب بل معنى  
 قولنا الماشر انسان ان الالهي عرض له الماشر وعرض  
 له ان كان ما شيا ذلك الالهي هو انسان وكل انش  
 الذي عرض له ان كان بمقدار كذا وعرض له ان كان  
 كبريا او كل الالهي هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان  
 ماثر بمعناه ان الانسان نفسه لا شيا يعرض له لنز  
 يكون انسانا هو نفسه فلك قولنا الخشبة كبرية بمعناه

ان نفس الخشب لا تشبه الا شيا اخر هو له ان يكون خشب كسائر  
وانت تعلم ان بين قولك الشئ الذي هو ماش وله عظم  
المشروبين قولك الشئ الذي هو ماشان او خشب او حمار  
وهذه ذات فوقها وذلك لا يشبه في الاول غير من الاشياء  
هو في نفسه نوع من الانواع وحقيقته من الحقائق  
والماش من حيث هو مجرد شئ ذي شئ اخر ليس  
هو واما في المثال الاخر فان الشئ الذي هو جوهر ليس  
غير ذات الجوهر وليس شيا اخر فله جوهرية فيكون  
في نفسه امر يحصل النوعية والحقيقة وقد اصبغ  
اليه معنى اخر خارج عن ذاته لاسم لاجله جوهر كما  
يسمى منكر لاجله ماشيا فالانسان والخشب بالحقيقة  
موصوعان ولا يتقضيان نسبة الى موضوع واحد  
شعر جوهرهما فاما الماشي والكبير فكل واحد منهما  
يدل على معنى الماشي والكبير ويدل على موضوع فلنضع  
للاثنين اسمين يفرقان به فيجعل كل الماشي على  
الانسان مخصوصا باسم الجمل بالحقيقة واما جمل الانسان  
على الماشي المحصور باسم الجمل بالعرض وكل خلافاتنا ان يكون

من طريق ما هو الشيء واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم  
هو او مضاف هو او ابرز هو او متي هو او يفعل او يتفعل  
وكذلك ما يرا المعولات وبعض ذلك داخل في الجوهر <sup>منه</sup>  
عائنه كالانسان يحمل عليه الابهض وليس في الجوهر لا يخرج  
عن هذا الشرا اما الصور للاطلاطية عليها السلام فانها  
اموات واسماء باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة لكانت  
لها يدخل في علم البرهان اذا البرهان هو بهذه المحولات  
المذكورة وهذه العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة  
وبن كان يمكن في القول ان يحمل كم ما وجد موضوعا لكم  
وكيف ما وجد وكيف ما واما في الوجود فلا يمكن ذكر  
بل كلها يكون موضوعها الاول الجوهر هو مشا ذلك في السطح  
موضوع للتشكل في التحديد والقول ولما في الوجود فلا  
المراد ان يكون السطح والعرص لما لا يامين في الجوهر  
وهو الموضوع بالحقيقة للجمع واذا كان كذا فان للسطح  
الذي هو الموضوع للحقيقة حد ونهاية والمحولات <sup>خلة</sup> الداء  
في ما هو الشيء محدودة متناهية من الاحياء <sup>الفصول</sup>  
اذ ينما ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية <sup>يد</sup> يتجدد

فواحد والتقدير موجود والمحولات العارضة لها طرف  
 من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحولات  
 وهي المقولات المشتركة كل واحد منها ما كيف وما كم  
 وبما مضاف وانما غير ذلك فائدة الطرف في محله  
 على ما او محققا في بقا فان المحولات من جملتها داخلية  
 في حدودها هي حدود الحدود ودات الجزئية  
 منها الموجودة في الموضوع ولن لم يكن داخلية في  
 حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في  
 حدود التي متناهية فادون جميع المحولات متناهية  
 سواء كانت داخلية في حدود الجواهر او كانت  
 اعراضا عن بقا استبان من هذه الجهة ايضا  
 تنامي الاواسط هذه الجهة هي جهة اعتبار التصور  
 الحد فبقا وانفع ان ههنا مقدما اول وان  
 محولات وموضوعات بلا واسطة وانها جارية على  
 الاول والا شيئا لانه يعلم بالبرهان لا يمكن لنزاع  
 اخر اشرقت منه وكل علم برهاني فاما يكون العلم اقدم  
 منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية ارفع العلم البرهاني

أصلا وأما ان وقف عند مقدار ما لا توسط لها فاحسن ما ما  
 عليه ذلك ان يكون الوقوف عند اصول موضوعه والوقوف  
 عند اصول موضوعه ان كانت تلك الاصول لا تترجم  
 في علم اخر وقوف غير برهاني فيجب ان كان وقوف  
 على اصول موضوعه ان يكون لها وقفا ما يبين برهان  
 في اخر الامر يجب ان ينتهي الجحش الى مقدار ما لا توسط  
 لها والا لم يكن برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتياج للحصا  
 في امكان وجود اوساط لانهاية لها برهانها يثبت  
 اليها ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشياء  
 الموجودة للموضوع بدايتها اما داخلية في حد الموضوع  
 او الموضوع داخل في حدها انما الاول الكم والكثرة  
 للعدد وقد بان ان هذا القيم سناه وشاركت في  
 الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب فيكون الفرد  
 شيئا مثل العدد ولذلك الشرط اخر وذلك لان قوام  
 جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ويكون العدد مع  
 الفرد ما هو ذاته في حدودها فان ذهبت تلك الى  
 غير النهاية وقبيل ايضا معها ما يوجد في حدودها الى

الاشياء

غير النهاية لان كل حركتها موضوع من هذه التي يوقف  
في حدودها وكل سابق داخل مع المسبوق في حد  
المحرك فيكون اذن موضوعا لغير غير نهاية متألبة  
كلها يؤخذ في الحدود وقد بان استحالة هذا فانه  
لما كانت الموضوعات المأخوذة في حدود حركتها  
للغيب الى غير النهاية فلكل المحرك التي تساويها في  
العدد على ان يقابل ان يقول انما بان استحالة ذلك في  
اشياء غير متناهية يؤخذ في حد شر واحد ومما فاكفة  
المأخوذة في حد شر واحد منها الاحكام متناهية فلك  
الغير المتناهية هي ما بين الطرفين وذلك الواحد وما بين  
الطرفين وكل واحد متناه فيقول لم يحصل منها  
لغير المتناه من الموصوفات حصول الفعل والفعل شمل  
على الجميع من غير ان يبقى شراخا منه هو بعد بالقوة  
وكل واحد وكل والجميع موجود في حد واحد لان  
كل سابق مأخوذ في حد ما يؤخذ منه المسبوق اعني  
اعني ما لسابق القريب من الطرفين ويكون شراخ  
عنه هو المأخوذ في حد فهو ان يكون للفعل في الوجود

من الموضوعات خارج عنها لكن ليس شخايج منها بكل  
 محور يؤخذ فيؤخذ على انها واحد من جملتها هذا حاله  
 كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية في بعض جنس واحد  
 بل في شئ واحد بالعدد لما توجب ان الفرد <sup>يتبع</sup> واما  
 من الواضح الغير المتناهية انما يوجد كلها لا محالة في  
 شئ من الواجبات العدد وكما سعد في المحرك لا يفسد  
 عددها والعدد المضمن للترتيب فانه في النقص  
 متناه الى الوحدة فقد بان ان لا الموضوعات  
 الماخوذة في حدود المحولات ولا المحولات <sup>الماخوذة</sup>  
 في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد  
 بان من جماع هذا ان البراهين مبادي غير ذات  
 اوصاف واما ان البرهان عليها وانها مقدمات  
 غير منقسمة وحين بان لكل من فوق ومن اسفل  
 واقف بالهناك حلا اقل على الشئ فانه وان كان  
 كثير من من الحل على الموضوع يكون بسبب عام مثل ان  
 حل مساواة ثلاث زوايا قائمتين على متوازي <sup>الساكنين</sup>  
 وعلى مختلف الاضلاع ليس ولا واحد منهما ولا ين

ما هو بل منه خمسة ما هو مثلث والمثلث عام لها  
 فليس يجب ان يكون دايما كل حل لكل شي اما اول الشيء  
 عام حتى يكون المثلث لشيء اخر عام وكل ذلك الشيء  
 اخر عام بل يكون اخر الامر لشيء بذاته واولا وكون  
 له بلا واسطة والمقدمة الواحدة والبسيطة و  
 الاستقصية هي في هذه التي لا واسطة لها ولا ينقسم  
 بالقوة الى مقدمتين بدخول حد وليس عليه برهان  
 وهذه المبار فان ما ليس ينقطع حدا وط فليس عليه  
 برهان وهذه المبار بعضها بادي البراهين المنتهية  
 للوجبات وبعضها بادي البراهين المسببة  
 فانه كما انه قد يكون مقدم متغير ذات وسط موجبة  
 وهي بدي البرهان الموجب لك يكون مقدمة غير ذات  
 وسط سالبة وهي بدي البرهان السالب وهذه بنسبة  
 المقدمات واولا لها كان اولا التقل منها واولا الابعاد  
 الخفية هو ربع العظم الذي نسبة احد ثمة الى الاخر  
 نسبة ستة وثلاثين الى خمسة وثلاثين وذلك لان هذا  
 لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها وجمعا سائر الابعاد

١٣٨  
 في سلب الاسماء مثل الذي بالكل والذي الخمسة كالذي  
 بالاربعة والظنية واذا انقسمت المقدمتان بالحد الاو<sup>سط</sup>  
 وكانت موجبة كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط  
 خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما بالضرورة  
 واما في السلب فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج  
 فان كان مغايرا في قياسه ان تسلب عن الوجود  
 للاصغر فلا يمكن ان يقع خارجا ولو امتنع في التحليل  
 ولم يزل يوسط بين كل حدي سلب هذا النوع  
 من المتوسط واما البيان بالشكل التالي فلا ثبات  
 الجزئية فقط وهو ايضا بيان لا بالفضل بل بالقوة وكل  
 حد مع في الشكل الاول فانه يلزم بين اي بين  
 الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لانه جانب الاصح  
 لكن بالحانب الاكبر وبالجملة من جانب الكل ويخرج  
 في الشكل الثالث لانه جانب الاكبر الذي يمكن  
 ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر وكذا اذا اردت  
 في التحليل ان يصح السالبة بمنزلة قياس مقدم من الشكل  
 الاول فذلك ان تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين

واما ان احققت الى مثل ذلك في قوانين في الشكل الثاني  
 فان اردت ان تركبت قياسا لاساح السالبة لم يخرج  
 من جانب الاصح وفي الثالث لم يخرج من جانب الساب  
 فتدعينا ما قبل في التعليم الاول وجميع ما ورد  
 من هذه توجيها فيه اراد ما قبل في المشهور وحسب  
 لنعلم ان حلة في ان اذا كان حذا ان اشع  
 السلوك من احد هما الى الاخران كانت وسطا بلانها  
 ولن كانت محولات بل حقيقة غير متناهية لم يكن  
 حد ولا يوهان فلا يلزم شئ من هذا من ينكر البرهان  
 والحد الا ان يتبين عليه بوجراخران منها حدا  
 وبرهاننا وليس ذلك في النطق بل هو موضع له ولن  
 المعقد ما ذكر من امر التحليل لان التحليل يوجب ان لا  
 يكون المحولات في الشئ متناهية ومن جميع هذا لا يتبين  
 ان التزايد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية فنسوق  
 بعد في البرهان الكلي والموجب  
 فالمستقيم كل افضل من مقابله قبل في التعليم الاول انه  
 لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ومنها موجبة

ومنها ما لا يبرهن ومنها ما يستقيم ومنها ما يتخلف بحسب ان يبحث  
 عن البرهان الكلي افضل ام الجزئي وهل الموجب افضل ام  
 السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان لفظ  
 انم يطلق ان البرهان الجزئي افضل من الكلي بان  
 نقول اذا بينا ان زيداً موسيقاراً او باطوق من نفس زيد  
 فهو افضل من ان يكون كل انسان كذلك بل بيان  
 الشيء من ذاته وذاك بيان له لا من ذاته بل من بيان امر  
 في غير ما ليس له يعرف ان مساوياً لتأسيس  
 رواية مساوية لقيامية من نفسه كما يعلم ذلك لانه نفس  
 بل من شراخ هو المثلثية ولما كان ايسر الجزئي  
 ببنائه ومن نفسه والبيان مطلق الكلي ليس من ذوات  
 الشيء ومن نفسه والذات ببنائه افضل فالجزئي افضل وايضاً  
 لظان ان يظن ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان  
 الموجودات هي هذه الجزئيات والكلي اما امر غير موجود  
 بل هو من فمقط واما امر موجود فيها قائم بها وان كان  
 غير موجود فما برهن به عليه انما برهن على غير موجود  
 والبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود

فان كان موجودا معه فابم فيها غير خارج عنها ثم اية  
على الكل يحصل كانه شي ملاق بالذات بل ذات خارج  
عنها فحصل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذا المثلث  
والعدد شيئا غير هذا العدد وذكر العدد وما اوجب  
تحريف الحق فهو محرف عن الحق فاذن البرهان على  
الكل اما ان يقع على معلوم واما على محرف الوجود عن حقيقة  
فالبرهان على البرهان اذ في افضل وايضا فان البرهان  
الكل شديد التعرض للخطا بسبب ان مستعمله يكونون  
كالبرهان على غير المطلوبات مثلا اذا برهن من مبرهن على البرهان  
الكليات المناسبة اذا بدلت يكون متناسبة فلا يكون  
قد برهن بالذات على الخطا وسط بر على اليس شيئا  
منها وان كان البرهان على كل من وجه ما على ما هو اكثر  
فانه من وجه اخر على ما هو اقل في الوجود لان الذكر هو  
اقل في الوجود هو خطا كسطح او زمان على اية كبر اما  
يتفق ان يقع بالبرهان على مخالفة الحق على كل على اقل  
في ان لو طبقا ولو كان البرهان يقصد به ان يكون  
على البرهان وعلى الوجود الحاصل لا سيما وقوع علم و

١٥٠  
مما قد اتفقوا عليه على الكمال وواضع رتبة ثم  
يقول في التعليم الاول ليس العلم بالجزء اكثر من العلم  
بالكل بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي الساقين  
مساويا كذا وكذا ليس لان متساوي الساقين بل لانه  
مثلث فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين لا يشترط  
ما هو متساوي الساقين بل هو متساوي مثلث فعلم  
اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة بالفعل في غير متساوي  
الساقين من المثلثات كما يعلم في متساوي الساقين  
واما علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات واذ علمه  
للمساوي الساقين فقد علمه لما هو له بالذات فالعلم  
اذن افضل وايضا فان اللفظ الدال على طبيعة الكل  
ليس اسما مشتركا بل اسما متواطيا وليست طبيعة في  
الجزئيات كطبيعة الاعراض بل طبيعة ملازمة للجوهر  
داخلته في الحد وليس وجوده اقل من وجود الاحاد  
الجزئية وان كان واحدا للتشابه وتلك لا نهاية لها  
فكل لان وجود الثابت الينا اكثر واكثر من وجود الثابت  
والبرهان على الجزئية انما هو من جهة ما هو جزئيا كمالا

ولا يتناهى اذ المجمع في كل شئ كغيره من امور بلا نهاية وقيل  
ببرهانها كلها برهان واحد ولو لا ذلك لاحتج الى البرهان  
بغير نهاية وايضا فانه ليس يجب على البرهان من جنس  
برهانه على الكل ان يثبت الكل مع دونه بل يثبت  
بجمله شيئا متبائنا الجزئيات فليست الجواهر الكلية  
في ذلك مماثلة للحال الاعراض الكلية مثل الكيفية و  
الكيفية من حيث يجب ان يكون هذه الاعراض كلية ان تكون  
امورا خارجة عن الجزئيات قائمة بذاتها موجودة  
لا في موضوع وهل جزئياتها اذا انفردت تتقدم  
بالقوام واذا عطلت غلط فظن ان الكل شر خارج  
من الجزئيات سيما افراد البرهان عليه فالقول  
يلحقه في اصنافه الى الماهل وقوله الحال دون الذي  
يستعمل البرهان الكل على واجبة وقد علمت انت  
في مواضع اخر الفرق بين الذي ينظر اليه دون  
اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد مباين  
لغيره وايضا فاننا قد شبعنا القول في البرهان  
هو قياس من العلة والقياس والقياس ان يعطى

العللة وذلك لان المعنى يوجد لكل بذاته واولا فان  
 كل شئ له امر بذاته لا يحتاج ان يكون له شئ اخر موقوف  
 غيره حتى يكون له بل ان لم يكن للغير المفروض كان  
 له ولا يكون لذلك الغير الا ان يكون له هو للغير بسببه و  
 العللة القريبة فالكل هو الذي يعطى جزئيا من بذاته  
 فالكل هو الذي عنده نهاية البحث عن لم وعقلنا  
 البحث ما يطرأ اننا علمنا ان كل لو سال سائل لم جافلان  
 فقل لي اخذ بالاما فيق لم ياخذ قيل لي يقضي دين  
 عن عمد فقال ولم يقض قيل لك لا يكون ظالما فاذا وقف  
 البحث عن العلم عند هذا ومثله فقل سكنت النفس الى  
 معلوما ولا محالة لزم البحث العلم في اشكال هذا ينشر  
 الى امر لا محذور عنه ويكون هو الامر الا على الذي  
 يلزمه الحكم لنفسه ولفيه بسببه وهو العللة المطلوبة  
 وكذا اذا سئلنا عن الجريئات ان مثل هذا التلث  
 لم زواياها الخارجة مساوية لاربع قوائم واجبت  
 جزئيا فقلنا لانه من ذهب اولانه محفوظ في ثوب  
 اولانه هذا ان شئت لم يكن شيئا من هذا جوابا باع العللة

الذاتية التي يطلب ألا ان لقول لا نه شكل بحيث به منته  
 خطوط مستقيمة كل واحدة منها اذا اخرج اقسام  
 حوله متساويان لتعاييمت في يكون جميعها تحت زوايا  
 قوام الله اثبات منها دخلتان فيبقى الخارج جزء اربع  
 فخر اذن في اعطاء اعمدة يضطر الى البرهان على الكمال  
 وكذا ليس على كذا ان يبرهن على هذا الحكم في المساوي  
 السابق برهان اعلى الا انه يقول انه مثلت حال اضلا  
 ان يخرج كذا وكذا وايضا فان الجزئيات غير متساوية  
 ولا محدود في الكمال بسيط محدود وهو الغير المتساوي  
 جهة ما هو غير متناه غير معلوم وانما يعلم المتناهي المخلوع  
 فان العلم الثاني انما الكمال وهو اكثر شرف من المعلوم  
 فاولى بان يكون المقام بالبرهان واذا كان هو اول  
 بالبرهان فالبرهان ايضا اول به لان الاول مع باب  
 المضاف واذا كان هذا اول به منه غيره فذكر  
 ايضا اول من ذلك الغير به منه وايضا فان الشيء الذي  
 اذا علم هو علم غير من غير العكاس فهو اول بالبرهان  
 العلم من ذلك الغير والحق اذا برهن عليه علم كاي ذلك

كليا

بهما بهما بطريقين ايضا تحت بالقوة التقريبية واذا علم الخبر  
 فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكل لا بالفعل ولا بالقوة  
 التقريبية من الفعل فالعلم بالكل اذن اثر وايضا فان  
 البرهان الكل يمكن الحد الاوسط في اقرب المباد  
 فهو اشد استقصاء في كل شئ واكثر في المعنى الذي له  
 المبدأ مما هو ابعد منه من المبدأ فالبرهان الكل اشد  
 استقصاء من الجزئ فاشبه هذه الاقوال بل الشئ قيلت  
 في التعليم الاول ولكن يشبه ان يكون الامر على ما قاله  
 المهمل الاول بنفسه من غير بعض هذه الحجج منطقية جديدة  
 وان كان بعضهم يفهم شيئا فيقول ان بعض هذه  
 الحجج لا يختص بالبرهان والدليل يجب ان يصح اليه من  
 جمل هذه الحجج هو ان العلم الكل علم بالقوة بالجزئ و  
 مبدأ البرهان على الجزئ اما العلم بالجزئ فليس فيه  
 التبرع علم بالكل فان من علم ان كل شئ ثلث فهو اياه كذا  
 فاما سهل ان يعرف ان متساو الساقين كذلك فان  
 علم ان متساو الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده التبرع  
 ان كل شئ ثلث كذا مثل هذا ما قيل ان البحث بالآلة يخرج

جملة

الى العلم الكلي وايضا فان السعي معقول فالعلم الحقيقي فعمل  
 واما الجزئ فيحسن والحوس من جهة ما هو محسوس  
 لا علم به فالبرهان عليه ثم قيل ان البراهين المأخوذة  
 من اصول وبياد ونصاديات موجبة فقط وهو الخ  
 تبيين الموجب افضل من الكاشف عن سواله فاحتمل  
 في ذلك الحجج من ذلك ان تلك الحجج لا تستعمل اشياء  
 متغيرة مختلفة كثيرة الاضفاف والبرهان على العلم  
 يرجع الى ذلك ولا يمكن السوال للبرهان فيحتاج الى جواب  
 البرهان بل ينتج اذا خلطت بالوجبات واذا اعطيت  
 عللا متوالية في التي فانما يعطينا الية الحقيقية  
 الواحد منها الاخر الذي هو اقرب من العلل وليس في  
 كثيرة الاوساط فائدة بل فائدة في تعقيلها والافاضة  
 منها على الملصق بل الجلة فان العلم الكاشف ما هو اقل  
 افضل من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان افلح  
 في القليل اقل وفي الكثير اكثر والمختار المعرف في القليل  
 اكثر وفي الكثير اقل فاذا كان كذلك فالبرهان المزدكى  
 بحر على سنية واحدة غير مختلفة افضل من البرهان

اذ

القريب

المكسر

المتكسر الا بغير الاختلاف والبرهان الموجب هو من جهة  
 فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب  
 فيبارى الموجب اقل في النوع وبيارى السالب اكثر  
 في النوع واشد خلافا فالواجب افضل وايضا فان  
 لا حاجة له ان يعرف وان يوجد ما الى شيء  
 ثان والثاني منها البرهان حاجة فهو اقدم واعرف مما من  
 الثاني والبرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة  
 انما يكون عليها برهان موجب ان كان ولا يعرف لا  
 بها والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سلبية فاذا  
 البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف ايضا فان  
 البراهين الموجبة تحدد المتوسط في حدودها انما نسبت  
 الى الطرفين نسبة ايجاب فقط وكذلك التزايد فيها وهو  
 اخذ حد خارج عن الحدود الثلاثة لتكوين البرهان  
 الموجبة موجب ايضا ويسمى كذلك ولو كان يجوز ان  
 يكون ذلك غير نهاية ولا يدخل السلب فيها فاما البرهان  
 السالب فالمعالب فيه في التوسيط والتزديد ما هو  
 الموجب فانك ان كنت قلت كل ج ب والنتيجة من ج ب

فان اردت ان توسع بين ج ب حدًا ولا شك انك  
 توسط بايجابين وان اردت ان توسط بين ب ا  
 حدًا لم يكن هو من وجبة ومالبة فيصير هذا القياس  
 كيف وسطت مؤلفه من وجبتين ومالبة واحدة  
 كذلك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا وكل ج د  
 وكل د ب ولا شيء من ب ا وكذلك لو ذهب في التوسط  
 الى المقدمات الاولى كانت الموجبات تزيد والتالفة  
 يكون واحدة فان لم يكن تخفة القياس بالتوسط  
 بل بالتزيد من خارج فخصت الى قولك في الاشياء  
 من ب ا قولنا سالبا اخر لم يمكنك الى ان ياتي بقياس  
 مركب ولكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فتقول  
 وكل د ا حته ينتج بقياس مركب ان لا شيء من ج  
 د بين اذن ان الموجبات غالبية في البراهين السليمة  
 واكثر عددا في القوم من التالفة فالموجبات اذن  
 اوجب احضارا في الذهن من التواليف في كل قياس  
 وهي في انفسها افضل فالمركب منها والودي اليها  
 افضل وايضا فانه وان كانت تلك من الكبريات

صغيرة

١٥٩  
غير ذوات واساط وكانند سويمت في البراهيم الموحدة  
وسالبة في البراهيم المتالبة فان الوجهة اقدم و  
اعرف ما فيها اقدم فلانها ايسر لانها تم بحديث و رابطة  
والسالبة تحتاج الى حديث و رابطة و حرف سلب  
كما علمت في الفن الثالث والدرجيم وجوده باشتاء  
اقل و ايسر اقدم من الدرجيم وجوده بتلك الاشياء  
وزيادة و اما انها اعرف فلان اللاحاب وكل معترض  
وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في  
تفهيمه الى قياسه الى السلب كالوجود و كالمكانات  
و اما السالب وكل معترض عديم فانما اعرف بالوجود  
فالمرء يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود و ما لم يعرف  
الممكن لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب  
انما يعرف اذا عرف اللاحاب فانما اذا لم يعرف ما هو  
لم يعرف ما ليس هو فاذن البرهان المستعمل للهدا  
الموجب والمنشعب لا افضل واشرف والبرهان المستقيم  
افضل من الخلف ولكن المستقيم هكذا كل جيب ولا يشتر  
من جيب ان يتبعه من جيب او كسر الخلف هكذا كان

قولنا لا شيء من ج آ باطلا يمكن بعض ج أو كان لا شيء  
من ب آ وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هـ اذا  
كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعت بعض ج  
آ فهو محال فقيضه وهو قولنا لا شيء من ج آ حق في  
المستقيم انما اوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب  
للموضوع بخيب قولنا لا شيء من ب آ كجواب ابذاته  
وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج آ  
مع صدق قول آخر شرطى اشقل به من كذب النتيجة  
الى صدق صدها كما بان لك في الفهم الذي قيل هذا  
والذي يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة  
بلا قياس اخاف من الذي يوجب كذبه صدق  
النتيجة لابذاته ولا وحده بل بقياس آخر ينضم اليه وانت لا  
تعلم ان القياس والفات على ما اوضحنا ذلك في الفهم وهو  
قبل هذا هو ما تكون له على المقدمتين في كل جز وتحت  
الكل وهو الصغر والاخر ككل فوق الجزء والكبرى  
وتكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجز وتحت الكل حتى  
تكون العلم بالكبرى علما بالقوم بالنتيجة بل يكون الكبرى

فمن النتيجة كالكل عند الجزم <sup>بأنه</sup> مقدم متكل ج ب  
تحت مقدمة لا شيء من ب أو نتيجة لا شيء من ج ب  
تحت مقدمة لا شيء من ب كالجزم تحت الكل اما ك  
الصغر تحت الكبير فان كان يخالف الكبير في الكيفية  
فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج واما  
في النتيجة فهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية معا  
وهذا لا يوجد لصغر قياس الخلف مع النتيجة فان  
قولنا بعض ج ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب  
ولا ايضا النتيجة وهو انه ليس بعض ج ب داخلا  
تحت قولنا ولا شيء من ب افاذن صورة القياس  
بالاتات المتعسر لها هذا الشرط هو المستقيم للخلاف  
واضا فمات المستقيم اعرف لانها معروفة  
بذاتها مسلمة وومقد مات الخلف مشكوك فيها وليست  
اعرف من النتيجة <sup>بأنه</sup> بالحد هما نقيض النتيجة والقياس  
الكامل من مقدمات اعرف افضل على كل حال فنقول  
انه قد يكون علم استدعاء من علم من وجهه ثلث  
احدها ان يكون لمحد العلم قد جمع مع اللان واللا و

على السبب القريب الثاني والثاني انفسه على الان فقط  
الثاني ان يكون احد العلمين احد الشيء المنظر فيه مجردا  
بصورته عن المادة والثاني لم يفعل ذلك فيكون المجرى  
اشد استقصاء من العلم الذي اخذ ذلك الشيء منها  
بمادة ولذلك فان علم المادة اشد استقصاء من علم  
الموسيقى وكذلك علم الهندسة في علم المناظر وعلم الهيئة  
والثالث ان العلم الذي موضوعه الاول في معنى بسيط يتناول  
اندر ملووب عند سائر الزوايا اشد استقصاء من العلم الذي  
موضوعه الاول في ذلك المعنى وموجب له زيادة مثله  
ان الوحدة والنقطة موضوعان بعلمهما بمعنى بسيط  
ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم يفرق ذلك في قوله  
ان لا يكون لها وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع فيكون  
الوحدة ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى  
البسيط زيادة وضع والنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع  
ثم الوحدة موضوعا في العدد والنقطة موضوعا في  
اول الهندسة والحساب اشد استقصاء لذلك من الهندسة  
فقد بينا في هذه الاشياء من هذا ذات التعليم الاول

وكان ذلك من شأنه ان لا يقتضيه في هذا النمط من  
 النظر غير مناسب لتصورنا وللعايق باقها منا والاحسن  
 للانقياد لنا اذا اردنا ان نقتصر الفصل الثامن  
 في مساودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ  
 والموضوعات المباحث انما يكون من علم واحد اذا  
 اشتركت في الموضوع الاول وكان البحث فيها انما هو  
 عن العوارض المترتبة لاول الاجزاء اولها وانواعه  
 اشتركت في المبادئ الاولى التي منها ينشأ ان تلك العوارض  
 الثانية موجودة للموضوع الاول لاجزائه اولها وانواعه  
 فاذا اختلفت في الموضوع الاول وفي المبادئ الاولى  
 للبراهين اختلفت فاما اشتركت في المبادئ الاولى  
 للمقدمات فقط بل الحدود وغير ذلك فلا يست من علم  
 واحد فاذا اردت الامتحان فارفع كل شيء الى مبادئ  
 الاولى وحسب الاول الى موضوعه فبجد الاختلافات  
 من العلوم مختلفة فيها مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة  
 في الجبر فبجد ما يختلف فيه لا محالة واما في  
 المبادئ فبجد ما وان اشتركا فيه بوجه ما فانها لا يختلفان

في بيان المقصود من  
 المبادئ

من وجه آخر فانه تجد المباح وهو الهندس الاول والآخر  
ثانيا وهذا امر قد فرغنا عنه وليس اختلاف ابراهيم لو  
اختلاف في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد برهانان  
مختلفان لاسم حدين اوسطين بخلاف احدى هاتين  
فقد مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم قولنا  
كل انسان نام وكل نام معتدل ومن حدين اوسطين  
احدهما على الاخر بل مثل قولنا كل قابل للذم محمور وكل محمور  
متغير مع قولنا كل قابل للذمة ساكن وكل ساكن متغير فالاول واحد  
حديهما اوسطين تحت الاخر فان المجهول تحت النامي  
اما الثاني فاما مختلفان ليس احدهما تحت الآخر وكل  
قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متجهج ايضا كل انسان  
متجهج وكل متجهج متجهج فان هذين وان كانا من جملة ما يمكن  
احدهما على الاخر لاجل موضوعهما فيما ليسا بما يكون احدهما  
تحت الآخر فقد بان اختلاف الحدود اوسط لا يوجب اختلافها  
في المباحث من جهة اختلاف علومها وقد يمكن ان يطلب  
في واحد من هذه الاشكال الاخرين من هذا الجود والوسط  
المتخذ بالوجوب جميعا بشيئ واحد واحدة ولقرب ما خذ في

وقد فرغنا

متخذ

يوجب

اليسين

في بيان لا منظور الكلام بتفسيره واما ان جعل البرهان  
انما هو على الضروري فامر قد فرغنا عنه واما ان قد  
على الاكثر في بعض المنزعات بان يكون على الاكثر  
برهان بل انما يسمي نفسه بان يكون عليها قياس وهو  
لانها لا تستلزمها يقين او ليس لها انفسها يقين والحق وري  
المعلم الاول بوجوب انه قد يكون على الاكثر برهان  
موضوع من مثلهما اكثر في بعض اسباب  
اكثر في بعض غير ذلك من جهة ما هو اكثر  
ولكن كان قلنا من جهة ما هو موجود على ما علمت  
في مواضع اخرى فان اريد بالبرهان كل قياس يكون  
على التمسك به الملة على نحو وجوده فيكون على الاكثر  
برهان واما ان اراد احدان يخص باسم البرهان  
ما كان بالقياس المعطية للملة على شرط ان يعطى وجود  
غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه  
امكان فليس على الاكثر برهان بل قياس ما اخر يضع  
من البرهان والحدود والخطا في المعاني والشرى  
ويكون عندك في هذا الاشترط ما لا حاجة اليه

يسمح

ويكون

الاول

ان يقول لما كان كل بيان انما يكون لوجود مستقر  
 لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما  
 ويكون ضروريا او غالبا غير دائم وهو الاكثرى فان  
 لا قياس في امر غير الوجود الا للذين ولا برهان على  
 كونه وجوده اتفاقا لا تميز بالاستحقاق من لا كونه  
 لكذا اريد هذا الكلام تحصيله واقول ان الامور الممكنة  
 تعتبر بوجودها وتعتبر وحدها مكانها باعتبار ذلك  
 الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا يطلب فيه  
 الا عن الاكثريات ولا قياس للاعلىها فان لوجود  
 فضيلة على لا وجودها في الطبع والارادة وعلى الجهة  
 التي اوضحناها في سلف واما المتكافئ في الوجود والعدم  
 وجود فليس يقوم برهان او دليل على احد الطرفين  
 الا قيام مرجح لذلك الطرف يخرج اياه عن المكافاة  
 فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار  
 نفي الامكان فكل جسيم اضافي برهان على الممكن الاكثري  
 وعلى التساوي وعلى الاقل على البرهان الذي يثبت انه  
 ممكن لا ضروري الوجود ولا ضروري النفي لا البرهان

بالذي ينبغي ان يمكن للاضرار وجوده ولا ضروري العدم  
لا البرهان الذي يندرج وجود كل واحد وجوده الما ان يكون  
شيء منهما اكثر يا وكل ما قلناه في اكثرى الوجود فانه لا  
الاكثرى الوجود وانزل انا ضيفا بالوجود الحكم اى حكم  
كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس للجنس  
برهان ولا مبدأ للبرهان بما هو حسن لان البراهين  
ومباديها كليات لا تختص بوقت وتختص بآين <sup>للجنس</sup>  
عند حكماني جزئي في آين معين واين بعينه فاذا نال الجنس  
للبيان مبادي البرهان ولا البراهين ولا في منه هو علم  
يكمل ولو كنا نحن ان زوايا المثلث المحسوس مساوية  
للقائمتين <sup>للجنس</sup> لنعتقد لنا من احساس ذلك راي كلي  
لان كل مثلث كل العلم بالعلم ولو كنا نحن ايضا ان  
العلم ما حصل في الخروط الطل انكشف لم نكتسب جهة  
للسوان تحكم بالكل وهو ان كل سوف يرى فن كنا  
وكذا لا نالا يمكن ان نحن لكل سوف ولا بالكل سوف  
ايضا اما كل سوف فلان ذكر مما لا نهاية له في القوة  
ولما الكسوف <sup>العلم</sup> فلا نه للعقل فقط نعم وان كنا قد <sup>يستقر</sup>

لا الان

من تكرار المحسوسات امور كلية لان الحسن ادر كما  
من تكرار المحسوسات امور كلية لان الحسن ادر كما  
امورنا ونالها ولكن لان العقل من شأنه ان يقتض  
من الجزئيات التكرار كليا مجردا عن قول لا يمكن الحسن  
ادر كما ولكن ادر كما جزئيات فاختلق العقل من الجزئيات  
معنى معقول لا اسبيل الى الحسن بل سأل به اشراق فيض  
المر عليه وايضا فاما كثيرا ما كنا سوصل بالحسن الى مقدما  
كلية لا الان الحسن مدر كما بل لان العقل يصطادها  
على سبيل التجريد وعلى ما اوضحنا نحن قبل حيث بينا ما  
التجريد ولما كان الحسن قاصرا في كثير منها عن الادراك  
المستقصى صادرة عما ذكر في غنا وحيث عن حال  
ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحسن وهي العقل مثل حال  
الزجاجه والجسم الملون الذي وداها فان الجسم الملون  
الذي وداها من في من غير ان تحجب القارورة دون  
ذلك يحجب كثيرا من الاجسام الاخرى فتقوم بقولون  
ان السبب في شغ الزجاجه ان كل ما لا لون له فهو شاف  
مؤد للكون الذي وداها وقيام برون ان سبب ذلك

مستقل

استقامه السام والثقبه في الزجاجة فينفذ فيها الشع  
 الخارج من النسر ومحوها الى ان ملا في البصر قبل في  
 التعليم الاول ولو كان الحس مما يمكن ادراك الثقب كان  
 العقل سجيلا الى ان يحكم فيه بان السبب فيها الثقب  
 وان الابصار كما ينسفو البصر في تلك الثقب ولو كان  
 عيلا في المذهب المائل اليه وان كان بعدد الحجت ما  
 انزل فيها هو او حلا موان كان فيها هو او غير هو  
 في تلك الثقب يودي اللون او الشعاع سفد فيه البتة  
 وبالمجمل لو كان الابصار ينقذ في الثقب وكان  
 الحس مع ذلك تميز ذلك ويدركه لكان العقل تجدي سجيلا  
 الى ان يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين  
 البصر والمبصر بواسطة شعاعه لانفس شفيف الزجاج  
 من حيث لا لون لها وكان يحكم ذلك العلم صلا  
 بالحس لان الحس حمله لكن لان العقل اتخذ الحس  
 سببا للبحر به ثم قيل انه لا يصح ان ينظر ان يبادى القياس  
 كلها متفقة اما اولافان المقاييس منها شجرة الكاذبة  
 ويجب ان يكون بعد ما تها كاذبة ومنها شجرة الصادقة

وهي وان كانت قد يجوز ان تكون مقدماتها كاذبة  
فذلك لا يحتاج منعها لا بالذات بل بالعرض ويشبه ان  
لا يكون هي من جهة اتاجها للصادق عن الكاذب  
قياسا لان القياس انما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات  
لان جهة ما ينتج بالعرض فاذا كان كذلك يجب ان يكون  
القياس ما ينتج للصادقات من مقدمات صادقة  
وللكاذبات من كاذبة فاذا كانت كذلك كانت سببا  
القياس للصادقة غير المبادي القياس الكاذب وايضا  
فان القياس الكاذب لم يثبت متفق في المتاع فان  
الاصداد قد يكذب بمماثل قولنا ان المبادي هو الكبر  
والمساوي هو الصغر وايضا فان اشياء غير متضادة  
تكون تكذيب معا ولا تصدق بمماثل قول اقلين  
ان العدل هو قولهم ان العدل شجاعه وكقولهم  
الانسان قوس وقولهم الانسان ثور فان هذه في  
قوة المتقابلة وان لم يكن متضادة او متقابلة بالفعل  
فمن ان مبادي المتاع الكاذب هي مختلف بمثل هذه  
وايضا فان المقاييس الصادقة قد يحسب ان يكون

واحدة باعتبارها وذلك ان المبادئ الخاصة بالاجناس  
الموضوعه لكل علم فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها  
الذاتية مثل قولنا في الهندس ان كل مقدار اما ان ينطق  
واما اسم وقولنا في العدد كل عدد اما اول واما مركب  
وبشر ان هذه تختلف للمطابقة فيها لان الهندس كلها  
بعد النقطه والعددية كلها بعد الواحد ولا يمكن بينهما  
مطابقة البتة ولو كانت مطابقة غير صفة لكانت على  
احدى وجهي اما ان يكون احدا المبدأين اعم من الآخر  
كقولنا كل ح او كل ب اكلان ح تحت ب واذا كان  
كل احد المبدأين تحت الآخر او فوقه وكان ح احد  
الجنسين تحت الآخر او فوقه ومثل هذه الشكوك قد تقع  
في المبادئ وهناك قد يكون الامر على ما افهمنا قبل  
وذلك ان اكان اجناس العلوم المتشاكله واقعا بعضها  
تحت بعض واما في الاجناس التي ليس بعضها تحت بعض  
فلا يمكن ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما ان يكون  
مبدأه اخطا في الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي  
بين المتوازيين فيمكن ح اما متشاكلين في الجنس فيكون

منطوق به